المغرب والاستعمار

حصيلةالسيطرة الفرنسية

ألبير عياش

ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي
مراجة وتقديم ادريس بنسعيد و عبد الأحد السبتي

سلسلة معرفة الممارسة
دار الخطابي للطباعة والنشر
الطبعة الاولى – ابريل 1985
النسخ الالكتروني:جريدة المناضل-ة

تقديم الترجمة العربية

1. مرجع عنيد:

لا شك أن هذه الترجمة تسد ثغرة كبرى في المكتبة المغربية. فقد صدر النص الأصلي منذ ما يناهز الثلاثين سنة، وقوبل بحماس كبير، أهَّله لنيل جائزة وزارة التربية الوطنية المغربية لسنة 1957، ومنذ الحين، ظل مرجعا أساسيا يستقطب كافة القراء والباحثين المهتمين بالتحولات التي عرفها المغرب خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي.

لماذا احتفظ الكتاب بمثل هذه المكانة؟ لهذا السؤال ما يبرره، لأن أليبر عياش كان يسعى قبل كل شيء إلى إدانة الاستعمار الفرنسي بالمغرب، وإلى تفنيد الأطروحات السائدة في أوساط الرأي العام الفرنسي. نحن إذن أمام ملف سجالي يرتبط بظرفية مؤرّخة، وهي ظرفية المد التحرري الذي واكبته سلسلة من الاستقلالات السياسية.

في غالب الأحيان، تتقادم الكتابات المماثلة بتقادم الظرفية التي أنتجتها، فتلتحق برفوف الوثائق والشهادات التي لا ينفض غبارها سوى المؤرخ المتخصص.

إلا أن الكتاب الذي نقدم ترجمته العربية شذ على القاعدة، وذلك لسببين رئيسيين. فمن جهة نلاحظ ندرة الدراسات المتعلقة بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها السيطرة الفرنسية بالمغرب، وهو الجانب الذي يمثل النواة الصلبة لهذه الدراسة، ومن جهة أخرى، استطاع المؤلف أن يحقق رهانا نادرا ما يتم تحقيقه، حيث انه عرف كيف يوفق بين الموقف السياسي الشجاع والتحليل العلمي الرصين.

في العنوان الفرعي للكتاب، ترد فكرة "الحصيلة" والقراءة الأولى لمحتواه تبرز نوعية التعامل مع الموضوع من حيث دقة المعلومات، ومتانة الاستشهاد، كما أن رغبة المؤلف في الإحاطة بجوانب "ملفه" وطموحه إلى الكتابة التركيبية يجعلان القارئ يلجأ أحيانا إلى الاستعمال المجتزأ للكتاب بحثا عن معطيات منفصلة: التغطية السريعة لتاريخ المغرب إلى حدود معاهدة الحماية، المؤسسات السياسية للسلطة الاستعمارية، أشكال الهيمنة الاقتصادية وعواقبها الاجتماعية، وأخيرا المقاومة والحركة الوطنية. لكن أليبر عياش، في الواقع، بنى تركيبه انطلاقا

من أرضية نظرية متماسكة، تقف في مواجهة التصور الاستعماري لتاريخ المغرب ولتاريخ المستعمرات عامة

2. التناول الاستعماري لتاريخ المغرب:

إن قراءة الأدبيات الفرنسية الغزيرة، المتعلقة بتاريخ ومجتمع المغرب والتي تم إنتاج جزء كبير منها من خلال مؤسسات "علمية" كـ"البعثة العلمية" و"معهد الدراسات العليا المغربية"، تكشف عن الكيفية التي تحولت بها أحكام القيمة والايديولوجيا الاستعمارية إلى مسلمات معرفية، يعاد استخدامها للتهيئ للتدخل الاستعماري ثم لتنفيذ وتبرير سياسة الغزو(1) وتتلخص الأطروحات الأساسية لهذا التصور في أن المغرب مجتمع يعيش في فوضى شاملة ومستمرة، ولا ترجع هذه "الفوضى المغربية" إلى مجرد ظرفية أزّمت هياكل الدولة والمجتمع، وإنما هي فوضى "تاريخية" تمثل جزءا عضويا من بنية الكيان المغربي نفسه، وقد طبعت تاريخ المغرب في مجمله ومنذ الفتح العربي، أي منذ القضاء النهائي على نتاج استعمار أوربي محضّر، وهو الاستعمار الروماني. وتجد هذه الفوضى مصدرها في التعارض المستمر بين العرب "الغزاة المستبدين" المستقرين بالمدن والسهول، والسكان الأصليين المناهضين لهؤلاء العرب، سواء كحكم أو تنظيم اجتماعي أو كدين وثقافة. وقد أنتج هذا التمثل مجموعة من الأزواج الشهيرة التي استخدمت (ولا تزال تستخدم) لدراسة تاريخ ومجتمع المغرب كالعرب/البربر، السهل/الجبل، الشرع/العرف، المخزن/السيبة، و"تيوقراطية العرب"/"جمهورية البربر"، الخ... وبالتالي يجد الاستعمار مكانه كبديل وحيد وموحّد، قادر على تجاوز هذه التعارضات المستعصية.
إن مرافقة التقصي "العلمي" للتدخل الاستعماري ظاهرة عامة تتصل بعلاقة المعرفة بالسلطة، إلا أن المسألة اتخذت في المغرب شكلا متميزا. فإذا كانت ظرفية التنافس الدول طوال الثلثين الأخيرين من القرن التاسع عشر قد أخرت زمنيا استحواذ فرنسا على مصير المغرب (1912) فإن هذه الملابسات مكنت المتربول من مراكمة قدر كبير من المعرفة الميدانية، في وقت شحذت فيه مهاراتها الاستعمارية ببلدان ومناطق أخرى مثل الجزائر وتونس والهند الصينية ومدغشقر. هكذا استطاعت فرنسا أن تبلور في المغرب سياسة مبنية على توظيف البنيات العتيقة من الاقتصاد في التكاليف، كذلك عملت على المتابعة العلمية المثابرة لمستجدات المجتمع المستعمر.
في هذا المناخ، برز نموذج الإداري أو الضابط الذي يتولى دراسة وتحليل منطقة نفوذه، حيث كانت المونوغرافيا تتوج أحيانا المرحلة التدريبية لرجال جهاز الحماية. وهذا السياق هو الذي أفرز عبقرية جاك بيرك الباحث قبل أن يتحول هذا الأخير إلى موقف إصلاح الإطار الاستعماري من الداخل، لكن روبير مونطاني يظل أوضح تشخيص لهذه الظاهرة، فقد بنى نظرية في البنايات الاجتماعية القبلية وأشرف على أول بحث حول "نشأة البروليتاريا المغربية".

3- الأطروحات الأساسية لألبير عياش:

تجد هذه الممارسة المعرفية نقيضها في تجربة ألبير عياش. فهو من مواليد مدينة تلمسان (1905)، وقد التحق بالمغرب كأستاذ للتاريخ والجغرافيا في وجدة ثم الدار البيضاء،

انخرط في نقابة الأساتذة بالمغرب (S.P.E.S.) وأصبح عضوا فعالا في نقابة الكونفدراليـــة العامة للشغل (CGT) كمناضل وكباحث اهتم بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما جعله يتعرض لتعسف السلطات الاستعمارية التي أقدمت على طرده من المغرب سنة 1953. وبعد أن استقر في باريس، عزم على تحضير أطروحة جامعية في موضوع الطبقة العاملة المغربية، لكن رغبته اصطدمت بتحفظ الجهاز الجامعي الفرنسي، فتحول المشروع الأصلي إلى صيغة الكتاب الذي نقدم ترجمته العربية، وكان آنذاك محاولة جريئة لإعادة كتابة تاريخ المغرب (2).

في الفصول التي خصصها ألبير عياش لتاريخ مغرب ما قبل الاستعمار، عمل المؤلف على إعادة الاعتبار للمغرب ككيان تاريخي، فاهتم بتشكل الشعـــب والدولة، وبين كيف أن الشعور الوطني صيرورة شحذتها مقاومة المغاربة للتدخل الأجنبي. وربما كان ألبير عياش من أول المؤرخين الذين وضعوا منعطف القرن الخامس عشر في سياقه الحقيقي. لماذا تراجع الاقتصاد وتفكك البنيات الاجتماعية والسياسية منذ تلك الحقبة؟ عوض التركيز على المقولة الخلدونية حول "الاكتساح الهيـــلالي" ذكّر المؤلف بأهمية العامل الاقتصادي، أي بالظرفية الدولية التي أدت إلى تحويل طرق التجــارة السودانيــــــة.

ورغم هذه الاعتبارات، فإن العطاء الرئيسي للكتاب يتمثل في مقاربته لفترة الحماية، وهنا نلتقي بالأطروحات الأساسية، أن النظام الذي قننته معــاهدة فاس كان مجرد أداة استغلالية، وفرت الهياكل السياسية والمؤسســــاتية للمجموعات المالية الكبرى التي بدأت بالتحكم في مالية المخزن منذ أوائل القرن الحالي عبر مسلسل القروض، ويتعلق الأمر بمجموعات "بنك باريس والبلاد المنخفضة" وشنيدير و"بنك الاتحاد الباريسي".

ويقدم ألبير عياش مادة دسمة في موضوع الاستثمار الاستعماري بالمغرب من حيث مصادر تمويله، وأشكال توظيفه، وأهم مراحله. هذه المادة الغنية بالبيانات الدقيقة، شكلت فيما بعد مرجعا مركزيا اعتمدت عليه الدراسات التي تناولت البنيات الاقتصادية للاستعمـــــــار الفرنسي بالمغرب. ومن أهم هذه الدراسات نذكر أطروحة عزيز بلال حول "الاستعمار بالمغرب (1912 – 1964)" (3) هنا تزداد الدقة في التناول النظرية دون أن يتغير المنظور العـــام.

فقد تجاوز عزيز بــلال المجال الزمني للحظة الاستعمارية. لأنه حلل ظاهرة الاستثمار على ضوء إشكالية التخلف، كإشكالية اتضحت معالمها بعد أن حصل المغرب على الاستقلال السياسي. فالاقتصاد الاستعماري احدث بنيات كان من شأنها أن تعوق على المدى البعيد، إمكانيات التراكــــــم المستقل الممركز حول الذات(4) الأمر الذي يعني أن الاستعمار لم يكن إذن مجرد عملية استغلالية، بل وضع الاقتصاد المغربي في فك الرأسمال الفرنسي والدولي، ويساعد هذا التحليل على تجاوز إشكالية "التحديث" الاستعماري، فعوض وصف الازدواجية (تقليد/عصري)، نتجه إلى تعليل استمرار الاقتصاد "التقليدي".

إن هذا الاستمرار لم يكن نتيجة لقصور الإدارة الفرنسية، بل كان نتيجة لمنطق الاقتصاد الرأسمالي التابع، والذي يحتاج إلى هامش يساعده على التراكم السريع. وفي كتاب ألبير عيــاش، نلمس هذه العلاقات من خلال الفصول التي حررها الجغرافي جان دريش، حيث يجد القارئ وصفا لأشكال تهميش وتفكيك المجال الاقتصادي، سواء في الجانب الفلاحي أم في الجانب الصناعي الحرفي.

فالبداية لم تعان فقط من سطو المعمرين على مساحات شاسعة من الأرض الخصبة، بل إن الفلاحين والرعاة فقدوا التوازنات التي كانت قائمة فيما قبل (بيئة/تقنيات/ديموغرافيا) وظلوا

عاجزين عن مواجهة متطلبات الاقتصاد النقدي، مما أدى إلى تفاقم التكديح والهجرة.
تحتل الدراسة الاقتصادية – الاجتماعية لفترة الحماية حوالي ثلثي كتاب ألبير عياش، وقد أكدنا على صمود قيمتها العلمية، لكن الأمر يختلف بالنسبة للقسم الأخير والذي يعالج تاريخ الحركة الوطنية.
ميز المؤلف بين ثلاث مراحل: المقاومة المسلحة، ثم حركة المطالبة بالإصلاحات، فحركة المطالبة بالاستقلال. وخلف هذا التسلسل الزمني، هناك خيط رابط يعتمد على تحليل برهن فيما بعد على تقادمه، لأنه أفرط في التركيز على العامل الاقتصادي واتخذ منحى المركزية الأوروبية.
يمكننا أن نتساءل: ألسنا أمام قراءة تتضمن الإحالة على التجربة التاريخية للمجتمعات الأوروبية، والتي ارتبط فيها نمو فكرة الوطن والقومية، وحركة التوحيد الوطني بصعود البورجوازية، وبسلسلة الحروب التي نشبت على امتداد القرن التاسع عشر. فالقومية حسب هذه التجربة التاريخية وتأويلها الستاليني هي التعبير الأيديولوجي لكل بورجوازية عن رغبتها في توحيد وحماية "سوقها" ضدا على التفتيت الفيودالي، وفي مواجهة البورجوازيات الأخرى. ولذلك يسود في هذه المنظومة الفكرية، الاعتقاد بحتمية العلاقة بين الحركات الوطنية والطموحات البورجوازية في المستعمرات.

وقد كيف هذا التصورُ الموقفَ السياسي للشيوعيين الفرنسيين ثم المغاربة في مرحلة أولى إزاء مطالب الحركة الوطنية، حيث مُنحت الأولوية للنضال الاجتماعي ولوحدة الشعبين الفرنسي والمغربي. كما أن الطبقة العاملة (بمعنى البروليتاريا التي تناضل ضد البورجوازية) حُمِّلت وفق هذا التمثل، دورا يوحي بأن المجتمع المغربي قد تحول منذ بداية الأربعينات، وبفعل المشروع الاستعماري، إلى مجتمع طبقي متمايز، يحتد فيه الصراع حول قيادة وتوجيه النضال التحرري بين البورجوازية (الحركة الوطنية) والبروليتاريا (طليعتها الحزب الشيوعي المغربي).

لكن، إذا كانت عناصر "بورجوازية" هي التي برزت في قيادة الحركة الوطنية، فهل كانت هذه الحركة بورجوازية فعلا في تركيبها الاجتماعي وبرنامجها السياسي؟ هذا سؤال تطرحه قراءة هذا الكتاب، وتصعب الإجابة عنه في الوقت الراهن.
في الواقع، تتعدد الأسئلة المعلّقة، لأن المسافة التي تفصلنا عن منعطف الاستقلال السياسي لم يرافقها إثراء المعرفة التحليلية للمرحلة الاستعمارية.

4. الاستعمار والكتابة الوطنية: كثافة الاستحضار وضعف التحليل:

إن التصور السائد للعهد الاستعماري يشكل امتدادا لتطور الحركة الوطنية. أين هذا الامتداد؟ وما هو انعكاسه على المستوى المعرفي؟
لقد تمثلت الحركة الوطنية المغربية الاستعمار، وقاومته، لا كاغتصاب سياسي واقتصادي يهدد البنية المغربية، ويسعى إلى تطويرها على شكل مؤسسات وعلاقات كولونيالية، ولكن بالأساس كخطر ثقافي – ديني، يهدد "الهوية" الوطنية ووحدتها، ولذلك، فإن التزامن بين الميلاد السياسي للحركة الوطنية مع إعلان الظهير البربري أمر له دلالته السياسية والأيديولوجية البالغة الأهمية، في توضيح طبيعة هذه الحركة، كتصور مضاد للتصور الاستعماري، استطاع أن يحقق نجاحا جماهيريا واسعا، في غياب برنامج سياسي واضح يتجاوز المطالبة بالاستقلال السياسي، وقد تبلور هذا البعد للحركة الوطنية بالتدريج، ابتداء من حركة مناهضة الظهير البربري، فمطالب الشعب

المغربي، إلى وثيقة الاستقلال، وإلى التركيز سياسيا على نشــر ثقافة عربية عصرية في مواجهة الثقافة الاستعمارية من خلال المدارس الحرة. وهذا ما يفسر كذلك الاهتمام المحدود والمتأخـــــر للتيار السائد داخــــل الحركة الوطنية، بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والنقابية.

حددت هذه المواقف فيما بعــــد، أشكال الوعي باللحظة الاستعمارية ضمن صيرورة التاريخ الوطني، فيما ان التحرر يتلخص في استرجاع الهوية تصبح تلك اللحظة مجرد بياض أو انقطاع، فتُبرّا الذات وتُحمى تناقضات الكيان، في حين يُحمّل الآخر كافة مسؤوليات "العطـــب التاريخي". لكن فـــــي آن واحد، وعبر الأدبيات والشهادات، يشتد حضور الملحمة، لأنه في هـذا الحضور تزكية لمشروعية قوى راهنة. يقترن إذن بؤس المعرفة بسخونة الرهانات، فيعزف المؤرخ عن مجهود لا يشجعه ولا يسهله أحد(5).

ادريس بنسعيد – عبد الأحد السبتي

هوامش التقديم:

(1) لأخذ فكرة إجمالية عن حجم وتنوع هذا الإنتاج، أنظر:
André ADAM, (Bibliographie critique de sociologie d'ethnologie et de géographie humaine du Maroc) Alger, 1972
(2) في بداية الثمانينات، صدر للمؤلف الجزء الأول من دراســة تستجيب لطموحه الأصلي:
Albert AYACHE, (Le mouvement syndical au Maroc) tome I : 1919-1942, Paris, L'Harmattan, 1982
(3) Abdel Aziz Balal,
(L'investissement au Maroc (1912-1964), 2 édition, Casablanca, Edition Maghrébines, 1980
(4) يميز عزيز بلال في كتابه بين نوعين من القطاعات:
* القطاعات ذات الامتياز، حيث يقترن التركيز على التجهيزات الأساسية بإنعاش الأنشطة التصديرية، وحيث يلاحظ تضخم قطاعات غير منتجة، مثل التجارة والعقار والإدارة.
* القطاعات المهمشة، وتتلخص في الاقتصاد التقليدي، والصناعات الثقيلة و"الاستثمار الثقافي".
(5) الاستثناءات نادرة، ومن الملاحـــظ أن عددا من المؤرخين المغاربة وضعوا مشاريع طموحة، ثم اضطروا لتغييرها، فاهتمـوا بمراحل تاريخية سابقة. وفي المقابل، شدت المرحلة الاستعمارية اهتمام الباحثين في القانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، لكن غياب الكتابة التاريخية في هذا المجال، يؤثر سلبيا على سير هذه الأبحاث، فهي مطالبة بالمراوحة بين التحليل المتخصص والتاريخ، وهذا أمر يتحفظ المؤرخ إزاءه.

قائمة ببعض مؤلفات ألبير عياش

1) الكتب:

جغرافيا المغرب، بالاشتراك مع ف. جولي، ج. فارديل، ل. سوش.
منشورات دولاغراف 1949.

المغرب والاستعمار (حصيلة السيطرة الفرنسية). المنشورات الاجتماعية. باريس 1956.

تاريخ إفريقيا الشمالية القديم. المنشورات الاجتماعية. باريس 1964.

الحركة النقابية في المغرب. الجزء الأول (1912-1942) منشورات لارماتان 1982.

2) الدراسات والمساهمات:

أنجز البير عياش العديد من الدراسات والأبحاث نقتصر منها على الآتي:

*** رؤوس الأموال والاستثمارات.**
حركة رؤوس الأموال بالمغرب من 1940 إلى 1951. الدفاتر الدولية عدد 50 سنة 1953 ص 75 – 85.
مونوغرافية مقاولة استعمارية: شركة السكر المغربية (كوزمار) ضمن كتاب: المقاولات والمقاولون بإفريقيا في القرنين 19-20 منشورات لارماتان 1983 ص 463 – 475.

*** التاريخ:**
اليمين واليسار في الحماية الفرنسية بالمغرب (1934 – 1936) مجلة الفكر la Pensée ع 188، غشت 1976، ص 86 – 99.
شيوعيو المغرب والمغاربة (1936-1939). ضمن دفاتر الحركة الاجتماعية. ع 3. سنة 1978. المنشورات العمالية ص 159-139).

*** التاريخ العمالي:**

إضرابات يونيو 1936 بالمغرب. ضمن حوليات الاقتصاد والمجتمعات والحضارات. يوليوز – شتنبر 1957 ص 418 – 429.

دراسة حول الحياة النقابية بالجزائر. مجلة الحركة الاجتماعية ع 79، يناير – مارس 1972 ص 95.

بالإضافة إلى مقالات موقعة أو صادرة ضمن القسم الاقتصادي الصادر بجريدة النشاط النقابي، التي كان يصدرها الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب .U.G.S.C.M، من 1945 إلى 1950. وبالإضافة كذلك إلى تقارير مقدمة لمؤتمرات .U.G.S.C.M، خلال سنوات 46-1948-1950 حول القوانين الاقتصادية والأسعار والأجور.

تقديم

جان دريـــــش

استعـــاد المغرب استقلاله سنة 1956، بعد 44 سنة من الحماية، وبالتالي لم يفقد استقلاله إلاّ خلال مرحلة قصيرة من تاريخه الطويـــل، بيد أنه تعرض خلال أربعة وأربعين سنة لتحولات عميقة وبسرعة خارقة، وقد راق لعديد من الكتاب، أن يصفوا على التوالي، تأخر بلد نائم كـ"الأميرة الحسناء"، والتحديث الديناميكي الذي أحدثه الفارس الذي جاء ليوقـــظ الحسناء بلباقة: إنها حكاية مثيرة وشيقـــة، سواء بالنسبة للسيـــاح الذين يبحثون عن كل ما هو غريب، أم بالنسبة لرجال الأعمال الباحثين عن توظيفات مضاربة، أو عن تقاعد مريح.

غير أن الواقع أقل رومانسية من ذلك، فإذا كان المغرب متأخرا حقا، بل وأكثر تأخرا من بلدي شمال إفريقيا الآخرين، فقد تم الحفاظ على ذلك التأخـــر بعناية. بالرغم من الهزة التي أصابته. وهو مجتمع دينامي أيضا، ويتفوق على جيرانه نسبيـــا في ذلك. ولكـــن، لا هذا التأخر، ولا تلك الديناميـة التي أحدثها الاستعمار، كانا موضع دراسات وتوضيحات مرضية.

ومع ذلك، فكثيرة هي المؤلفات المخصصة لدراسة المغرب. وإذا كان جزء كبير منها، لا يعدو أن يكون مجرد ثرثرة مشوهّة في غالب الأحيان، فهناك أيضا العديد من الأبحاث الجادة. فالمعرفة العلمية بالمغرب قد حققت خلال الأربع والأربعين سنة للحماية تقدما لا جدال فيه. فالبلاد التي لم تكن معروفة في السابق إلاّ عبر استكشافات جديرة بالاعتبار ولكنها جد متباعدة، أصبحت موضوع معرفة ممنهجة، فقد تطور رسم خرائطها، وتم جرد خيراتها النباتية والمائية، الموجود منها في باطن الأرض أو على السطح، غير أنه يتعذر القول بتقدم مماثل للأبحاث المتعلقة بالشعب المغربي وبحياته الاجتماعية والاقتصادية. كما أن لغة وحياة هؤلاء البربر المشهورين، الذين وُضعوا بنوع من التعسف في تعارض مع السكان المعرَّبين، ظلت غير مدروسة بما فيه الكفاية، أمّا تاريخ الدولة والشعب المغربيـــن، فهما ما زالا بعيدين عـــن أي معرفة بهما، وليس بإمكان كتاب وجيز وحديث أن يملأ هذه الثغرة وإذا كانت المؤلفات والمقالات حول "منجزات" الحماية والتحولات الظاهرة في الاقتصاد وتحسين شروط العيش، كلها تعكس، بنوع من المحاباة، الرأي

الرسمي، فإنه من غير الممكن التأكيد على أن شروط الاستعمار ونتائجه، كانت موضوع دراسات علمية كثيرة وذات قيمة، وما زالت الوثائق نفسها مشتتة وغير كافية وقابلة للجدل، وليس من السهل فضلا عن ذلك الحصول عليهـــا، وهي أحاديــة الجانب، إذ لم يتح للمغاربة أن يدلوا بمساهمتهم، وهي أساسيـــة لمعرفة بلدهم. إن معرفة المغرب تعكس الاستبداد الإداري، الذي ألغى كل حرية تعبير ونقاش، الأمر الذي كان سيوضح حقيقة النظرية الرسمية، فالواقع الموضوعي قلما يطابق تلك النظرية، وهو أمر خطر.

وفي ظل شروط كهذه، فإن محاولة إنجاز تقييم للقرون الطويلة من التاريخ، ولنصف قرن من التغلغل الاستعماري، مهمة صعبة، غلا أنها تبقى ضرورية، خاصة في وقت أصبح فيه الشعب المغربي متحكما في مصيره أكثر، بحيث لا يمكن إعادة البناء فوق الرمل.

إن ألبير عياش لم يتخوف من انجاز هذه المهمة، فهو بصفته أستاذا للتاريخ والجغرافية، وبصفته مناضلا نقابيا مكث بالمغرب عدة سنوات مهيّأ أكثر من غيره لهذه المهمة، ولم يدخر جهدا في جمع وثائق كثيرة، وفي التنقيــب في الكتب والمجلات والوثائق. وقد جمع حوله مستشارين ونقادا. ولكن هل يمكن اعتبار هذا العمل نهائيا؟ لا أحد يمكنه أن يدعي ذلـــــك، ولكـــن لا يسعنا إلاّ أن نؤكد بأنه أنجز مؤلفا موضوعيا ومفيدا، إن إحدى المظاهر الأكثر خطورة في المأساة الشمال-أفريقية، هي الجهل الذي عانى منـــه الفرنسيون وسكان الجزائر وتونس والمغرب. ولا يمكن اتهام هذا الطرف أو ذاك جملة، بصدد هذا الجهل بوقائع شمال أفريقيا. فقد تم تكريسه بعناية إذ ان المعلومات الدقيقة التي تم جمعها، احتفظ بها لعدد ضئيل من الاختصاصيين، ونتمنى أن يساهم كتاب ألبير عياش الفرنسيين على فهم أفضل وحب أعمق للمغرب والمغاربة، بل ونجرؤ على الأمل بأن لا يخلو هذا الكتـــاب من فائدة بالنسبة للمغاربة أنفسهم، في وقت يتحملون فيه من جديد مسؤولياتهم الجسيمة لتسيير شؤونهم الخاصة والسير ببلادهم نحو مستقبل أفضل.

جان دريش

تمهيد

يتناول هذا الكتاب بصفة خاصة، المنطقة المغربية التي كانت قديما تحت النفوذ الفرنسي.
وباستثناء المعلومات الجغرافية والتاريخية، ليس هناك أي شيء، عن الشمال المغربي، المنطقة الاسبانية سابقا، والذي لا يمثل سوى جزء صغير من المملكة الشريفة، ويرجع ذلك إلى انعدام وثائق في المتناول. وستسمح التحولات السياسية الراهنة بسد هذه الثغرة في يوم ما.
وعلينا هنا أن نشكر جميع أولائك الذين سهلوا إعداد هذا الكتاب، بملاحظاتهم واقتراحاتهم التي ساهموا بها في الوقت الذي كان فيه هذا العمـــــل قيد الانجاز، وخاصة جان دريش الذي استفدنا من معرفته بالمغرب وبمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد تفضل كذلك بتقديم هذه الدراسة، وبتحرير الفصول المتعلقة بالإنتاج المغربي.

ألبير عياش

NOTE BIBLIOGRAPHIQUE

القسم الأول
البلاد والسكان

الفصل الأول
البيئة الجغرافية

يتميز المغرب بشخصية قوية يستمدها من موقعه ومن خصوصيات مناخه ومن ترتيب تضاريسه ومن خصائص تعميره.
وهو الجزء الغربي من افريقيا الشمالية، وقد أطلق عليه الجغرافيون العرب سابقا اسم المغرب. ويتحكم في الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق، الممر الذي يربط المحيط الأطلسي بالبحر الأبيض المتوسط ولكنه لا يشكل انفصالا ذا بال، من شأنه أن يعوق مواصلاته مع اسبانيا، وموقعه الجنوبي يقربه من افريقيا السوداء، وقد كانت واجهته على المحيط الأطلسي على الدوام بأنه الأساسي على العالم، أكثر مما كان شاطئه على البحر الأبيض المتوسط، الصخري والوعر.
وهذا الموقع بين شبه جزيرة إيبريا و الصحراء من جهة وبين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى ساعد عدة مؤثرات على القيام بدور فعال في تاريخه وجغرافيته، فللمناخ المغربي حقا كل مميزات مناخ شمال افريقيا، أي انه متوسطي مع التغيرات الناجمة عن الارتفاع والبعد عن البحر وتأثير الصحراء. الصيف حار وجاف في كل المناطق مع حرارة شديدة في حوضي تادلة والحوز وفي الهضاب الشرقية، وتخوم الصحراء أما فصل الشتاء فهو معتدل على السواحل، وقاس في المناطق الجبلية وفي الهضاب. والفصل البارد هو الفصل الممطر كذلك إلا أن الأمطار غالبا ما تسقط على شكل زخّات شديدة وفي وقت قصير، مخلفة بذلك تعرية قوية، لاسيما وان جزءا هاما من مياه الأمطار يضيع عبر السيلان أو التبخر. وهذه الأمطار غير منتظمة، وسقوطها غير مضبوط مما يؤثر على حياة النبات والسكان.

ورغم ان المغرب يقع على نفس خط عرض الصحراء الجزائرية وتقع منطقة الغرب على نفس خط عرض بسكرا في الجزائر وتقع الصويرة على نفس خط ورغله ، فانه أكثر برودة وأكثر ارتواء من الجزائر وتونس بينما كان من المفروض أن يكون أكثر حرارة وأكثر جفافا، وذلك لكون المحيط يخفف من حرارة الصيف في المناطق الساحلية بفضل المياه الباردة التي تجري في هذا الجزء (معدل الحرارة في غشت: الصويرة 19، درجة الدار البيضاء ، 21 درجة، الجزائر العاصمة 24 ، تونس العاصمة 26 درجة) كما يُحمّل الريح الغربية التي تهب على البلاد بالرطوبة، خلال الفصل البارد، ويحدث في المنطقة الساحلية هواء بحريا، بالإضافة إلى الضباب والندى، وهي بمثابة "تساقطات خفية"، تلطف من جفاف الصيف وتسمح بامتداد الزراعة إلى

حدود اكادير .(فمجموع الأيام التي تعرف الندى والضباب سنويا هو كالتـــالي : القنيطرة 37، الدار البيضاء 34، اسفي 21، اكادير 32).

إن تأثيرات المحيط تتوغل بعمق بفضل الترتيب الذي يميز التضاريس، فنلمسها في سهول وهضاب المغرب الغربي: الغرب، الشاوية، دكالة، زعير، وزيان وسبو المتوسط، وتتعرض سفوح وقمم الجبال المتجهة نحو المحيط الأطلسي لتساقطات غزيرة من المطر والثلج (افران: الارتفاع 1800 متر، الأمطار:متر واحد، مدة تساقط الثلوج 5 أشهر) ولذلك فإنها تشكل خزان الماء بالنسبة للبلاد.

ان المياه الناتجة عن ذوبان الثلوج ومياه الأمطار الجارية أو المتسربة في الأرض الكلسية، تشكل منابع غزيرة في قلب الاودية وفي سفوح الجبال والهضاب، وعلى هذا النحو تزود بالماء عدة مجاري لمياه، وبعضها تجري باتجاه الجنوب مثل واد"غير" و"زيز" و"غريس" و"درعة" بينما تصـــب أخرى في البحر الأبيض المتوسط مثل واد ملوية، أو في المحيط الأطلسـي مثل واد أبي رقراق وتنسيفـت وأم الربيـــع وسبـــو، وهذان الأخيران من اكثر الوديان انتظاما وغزارة في المغرب العربي، وتجري فيهما المياه باستمرار، ويستحقان اسم النهر. وبفضل وسائل قديمة وحاذقة للري توفـــر هذه المنابع والوديان مياها ثمينة، تبعث الحياة في غابات النخيل الممتدة في الواحات المتاخمة للصحراء، وفي الأودية الجبلية، وفي مناطق "الديـــر" وهي المناطق التي تلتقي فيها الجبال بالسهول وتتخللها مدن صغيرة مثل دمنات، وبني ملال الغارقة في خضرة البساتين والحدائق، أو في سهول الحوز وسوس.

ومع ذلك، فان معدل الأمطار هو 400 ملم، ويفصل نظريا، لأن كمية الأمطار تتغير حسب السنوات، بين المغرب الرطب، الذي يضم كل الجبال الواقعة شمال واد سوس، وعلى غرب واد ملوية تقريبا، وكذلك السهول والهضاب الواقعة شمال واد أم الربيع، وبين المغرب شبه الجاف أو الجاف، الذي يغطي باقي التراب المغربي.

وتوجد بالمغرب الرطب، في المناطق التي تتجاوز فيها كمية الأمطار 600 ملم سنويا، غابات ضعيفة الكثافة من أشجار البلوط الأخضر، وبلوط الفلين، وغابات من شجرات الأرز، والصنوبر، وأدغال من شجرات الزيتون البري ومن شجر المصتيكا، وهذه الأدغال مستصلحة من جميع المناطق تقريبا، فيما بين 400 و 600 ملم، وذلك أن زراعة الحبوب والأشجار غير المسقية هي زراعة مثمرة .

أما في المناطق التي تتلقى اقل من 400 ملم من الأمطار، فان هذه الأمطار غير كافية، الأمر الذي يترتب عنه تدهور التشكلات النباتية، وبهذا نمر من دغل شجر العنب، إلى برار الحلفة، ثم إلى الصحـــــــــراء.أمـــا الزراعات الجافة، فتتحكم فيها الصدفة فيما بين 400 و 200 ملم. بينمـا يستحيل قيامها فيما تحت 200 ملم، ولهذا فان الزراعات المسقيـــــــة هي وحدها التي تدر الأرباح، وكل هذا يجعل من المغرب شبه الجاف والجاف بالأساس مجالا لتربية المواشي المتنقلـــة، ولرعاة الرحل على هذا النحو أو ذاك.

وتتميز التضاريس بدورها، بخصائص تضاريس إفريقيا الشمالية إذ أنها وعرة ومجزأة ولذلك

فهي تعوق المواصلات، غير أنها اقل تشابكا مما هي عليه في الجزائر المجاورة مثلا، وترتيبها الأكثر انتظاما يسمح بتمييز أربع مجموعات كبيرة: المغرب الشرقي، والمغرب ما قبل الصحراوي، والجبال والمغرب الأطلسي. فالمغرب الشرقي هو امتداد طبيعي لناحية وهران الجزائرية. بينما تنتهي الهضاب التعاشبية حيث يرعى الرحل الكبــــار، اللذين يربون الشياه والماعز والجمال، الى واد ملوية في سفح الاطلس المتوسط، وفي الوسط، تشكل السهول الغرينية الجافة بوجدة والعيون وغرسيف والتي لا تعوض الحياة الحضرية فيها، الحياة الرعوية إلا إذا كان الري ممكنا، هذه السهول تشكل ممرا بارزا للاتصال فيما بين تلمسان وممر تازة. بينما في الشمال تعمل المرتفعات الساحلية الصغيرة ببني يزناسن وكبدانة على تزويد سهل طريفة الذي تشرف عليه بالماء، وبهذه الهضاب والسهول المتتالية، يجد المغرب نفسه متصلا إلى ما وراء الجزائر، بليبيا ومصر والجزيرة العربية.

وفي سفح الأطلس الكبير والأطلس الصغير، يقوم في المغرب ما قبل الصحراوي، حَادور حَصَوِي، حيث تتسرب المياه الآتية من الجبال، إنه بهو الصحراء حيث تظهر الموائد المحجرة الخالية والعارية التي تميز الحمـادة وكذا مساحات المكثبة الرملية. أمّا الاتصالات فيما بين دفتي الصحــراء، فكانت دائما نشيطة، فمن السودان جاء السود (رجالا ونساء) الذين كانوا بمثابة عبيد بالنسبة لكبار البورجوازيين والأسيـــاد، أو الذين كانوا حرس السلطــان، ولهذا يوجد في المغرب اليوم، عدد كبير من المُخْلطين والسود.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن بعضا من السلالات التي حكمت المغرب جاءت من الصحراء[1] 1 . إذ ان الصنهاجيين الملثمين أو المرابطين، الذين جاءوا من السنغال، أسسوا مدينة مراكش (1062م) وأخضعوا المغرب لسلطتهم، وبعد ما ترحل المرينيون، وهم من البربر الزناتيين في تافيلالت، استولوا على المغرب، على حساب خصومهم الموحدين. وفي القرنين 16 و 17 تسلم السلطة قادة عرب من سلالة الرسول وهم السعديون، الذين كانوا مقيمين بجانب واد درعة، ثم العلويون الذين كانوا يتحكمون في تافيلالت والذين ما زال أحفادهم يتولون حكم البلاد إلى اليوم.

أما الطابع الأساسي للتضاريس المغربية فهو، بدون منازع، وجود كتلة جبلية قوية في قلب البــــلاد، وهي الريف والأطلس المتوسط والأطلس الكبير والأطلس الصغير، التي تشكل هلالا ضخما، وتنتصب بين البحر المتوسط والصحراء من جهة، وبين سهول وهضاب المغرب الشرقي وتلك التي يضمها المغرب الأطلسي من جهة ثانية، فهذه الجبال ضخمة وشامخة، ورطبة وباردة. وتشتمل على مراعي وغابات من شجر البلوط الأخضر، والصنوبر والعصفية والعرعار.

وهذه الجبال المنيعة، لم تتوقف ماضيا وحاضرا عن التأثير في حياة المناطق المجاورة، التي نزح منها سكانها نحو هذه الجبال من أجل التحكــم في المراعي أو في منافذ الجبل المؤدية إلى السهل، فتحت حكم سلالة جبليــــة، أي سلالة الموحدين الذين اعتمدوا على قبائل مصمودة من

---

[1] 1- إن السلالات الرئيسية التي حكمت المغرب هي: الادارسة (788-920)، المرابطون (1053-1147)، الموحدون (1147-1269)، المرينيون (1269-1765)، السعديون (1511-1659) والعلويون.

الأطلس الكبير، عرفت البلاد أعظم لحظات تاريخها.

كما كان على المغاربـــــة أن يتراجعوا كذلك خلال اللحظات الحالكة من تاريخهم إلى جبالهم حفاظا على شخصيتهم واستقلالهم.
والمغرب الأطلسي هو الجزء الحيوي من البلاد، فهو يضم هضابا وسهولا مرتبة على شكل درجات ترتفع من المحيط الأطلسي إلى سلسلة الأطلس، والتي تفصلها عنها وهّاد تادلة والسراغنة والحوز، وكلها غرينية وتنتهي السهول الساحلية بشاطئ قصير وصخري ذي فتحات ضعيفة ويتعرض لضربات الأمواج الصاخبة، وهو مقطوع بجرف رملي في مصب الأنهار.
وفي الوسط تنتصب الهضبة المركزية وهي سهب قديم مكون من الغرانيت والحُث، ترتفع إلى ما فوق 1.000 متر. وهي ذات مشهد طبيعي موحش ومتموج، وتكسوها الغابات والمراعي، وتشكل بلادَ قبائل زعير وزيان. هذه الهضبة تفصل بين منطقتين أساسيتسن من المغرب واللتين يربط فيها بينهما الممر الضيق الذي تتحكم فيه المدينتان التوأمتان: الرباط/سلا.
بينما تصطف في الجنوب حول مراكش كتل وأودية الأطلس الكبير، وسهول الحوز الغرينية، وتجاعيد الجْبيلات وهضبة الكنتور الجيرية، ومراكش هي العاصمة التي تلتقي فيها طرق الممرات الكبرى فيما بين الأطلس والسهول المحيطة. أما في الشمال، فتنغرس السهول الكبيرة الخصبة بوادي سبو المتوسط، بين آخر خاصرة جبل الريف والهضاب الجيرية للأطلس المتوسط. وقد أسس هنا الأدارسة الأوائل عاصمتهم فاس في عقيق ذي مياه جارية وفي ملتقى الطرق المؤدية من تافيلالت على البحر المتوسط، ومن المحيط الأطلسي إلى الجزائر، وقد لعبت فاس منذ نشأتها دور المركز السياسي والاقتصادي والديني والثقافي للمغرب.
وأخيرا فقد تلقى المغرب عبر شبه الجزيرة الطنجية وواجهته البحرية المزدوجة في الشمال، تأثيرات الفينيقيين، كما ارتبط مصيره في مرات عديدة، منذ أوائل العصر القديم، بمصير شبه الجزيرة الأيبيرية.

هذه هي البلاد التي عاش فيها، ولا يزال يعيش المغاربة.
فبعض مميزاتها ايجابية: السهول الشاسعة، الأراضي العميقة والخصبة، مياه غزيرة بما فيه الكفاية، استقام معالم خريطة البلاد، المياه الساحليـــــة مليئة بالسمك، خيرات معدنية واسعة ومتنوعة بعضها كان مستغلا منذ العصر الوسيط.
الا أن هناك مميزات أقل ايجابية: فكتلة الجبال قد أعاقت عملية التوحيـــــد السياسي للبلاد، والصحراء والسهب التي تأتي منها الرياح الحارة، فتجفف المحصولات الزراعية والفواكه، وكذلك الرحل الذين يبحثون عن مراعي صيفية، أو عن أراضي صالحة، تبدو وكأنها تحاصر وتخرق الأراضي الرطبة.

وان تهديد الجدب هنا دائم، كما هو الشأن بالنسبة لجميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط المتاخمة للصحراء، وهذا في العمق هو العامل الجغرافي الأساسي الذي كان دائما على السكان أن يأخذوه في الحسبان. وهكذا، فبسبب عدم انتظام أو قلة الأمطار، تبدو التشكلات الجَنْبِية ضعيفة وهشة على العموم، ولا تتشكل من جديد، بعد تحطيمها إلا ببطء كبير، وحتى التربة الأكثر خصوبة فهي قابلة للتأثيرات السلبيـــة، إذ في حالة فقدانها لغطائها النباتي تتعرض للتدهور والإرهاق، من جراء وابل الأمطار الشتوية أو تجرفها وتحطمها السهول والرياح، ونتيجة لهذه العوامل المتداخلة، فإن المحاصيل الزراعية غير قارة، كما أن مشكل الماء يحتل باستمرار المرتبة الأولى.

ومعنى ذلك، ان هذا الخليط من العوامـــل الإيجابية والسلبية، يعطي لنشاط الإنسان طابعا حاسما، أكثر مما هو في مناطق أخرى.

وعلينا أن نشير هنا بإيجاز، إلى التأثير الهائل الذي تمارسه العلاقات الاجتماعية، والوضعية السياسية على تنظيم وتوجيه الإنتـــاج، على أن مثل هذا النشاط، لا يمكن أن يكون مثمرا، إلاّ إذا أخذ بعين الاعتبار القوانين الطبيعية التي تتطلب الكشف والمعرفة. وبدون ذلك يصبح الاقتصاد البشري اقتصاد تخريب، كما أصبحت الأدوات التي يتوفر عليها أقوى من السابق.
وعلى هذا المنوال، فإذا كان التوسع الكبير في عملية اجتثاث الأشجار وبعض الأساليب الزراعية الجديدة التي أدخلها الاستعمار منذ استقرار نظام الحماية، مثل تلك التي تتعلق باستصلاح الأرض البور ذات المزروعات الجرداء، قد أحدث تطورا مباشرا في الإنتاج، فقد تبين أنها كانت ذات خطـــورة بالغة بالنسبة للأراضي المغربية. [2] 2 ويظهر، على عكس ذلك، أن سكان المغرب توصلوا إلى معرفة أوثق ببيئتهم الطبيعية، كما أنهم حققوا تكييفا هائلا لتقنياتهم ازاء الشروط الطبيعية. إلاّ أنه من الواضح كذلك، أن هذه التقنيات لم تشهد تطورا منذ قرون عدة، وذلك راجع لأسباب سنعمل على إبرازها لاحقا.

[2] 2- dans le Bulletin de la Société des sciences naturelles du Maroc : Travaux de la Section de Pédagogie ; tomes 2 et 3, année 1953 : G. GRILLOT et G. BARYSSINE : « Nouvelle contribution à l’étude de l’humidité des soles au Maroc ».

الفصل الثاني
تشكل الشعب المغربي

ترجع الحياة في المغرب إلى عهود جد قديمـــة، إذ نلاحظ هجرات بشرية كبيرة منذ عصور ما قبل التاريخ. وقد وقعت موجات أخرى على امتداد التاريخ، وبالتالي، فإن الشعب المغربي مثل باقي شعوب العالم، هو نتاج خليط من السكان.

ويشكل البربر العنصر الغالب، حيث نجدهم بالبلاد في بداية العصور التاريخية، الا أنهم كانوا أبعد من أن يشكلوا مجموعات بشرية منسجمة، فهم في غالبيتهم سمر، ونجد فيما بينهم شقرا وصُهْبا، وإذا كان الأساس السكاني والعرقي البربري القديم، لم يشهد تغيرا ملحوظا في الجبـــال، فإن الأمر لم يكن كذلك في باقي البلاد، فالفنيقيون واليهود والرومان الذين أتوا في العصور القديمة، كانوا بضع عشرات الآلاف فقط. وأهم الهجرات البشرية إلى المغـرب تمت في العصر الوسيط وبداية العصر الحديث. وبعد المحاربين العرب، أصحاب موسى بن نصير، استقرت القبائل البدوية في السهوب والصحاري، ونفذت إلى السهول المحيطة، وأتى السود من السودان. وبين القرنين الرابع عشر والسابع عشر، توافد مئات الآلاف من اليهود والمسلمين الأندلسيين، وبعضهم من أصل مغربي قديم، على المدن وضواحيها البدوية للإفلات من استبداد وتعصب ملوك اسبانيا، وقد اختلط جميع هؤلاء المهـــاجرين مع البربر فغيروا، وأغنوا حضارتهم، وهكذا تشكل الشعب المغربي.

1- المغرب خلال العصور القديمة

البربر في نهاية القرن السابع الميلادي

استقر الفينيقيون والقرطاجيون على شواطئ المغرب من مليلية إلى اكادير، ودام تأثيرهم أكثر من ألـــف سنة (من 1.200 قبل الميلاد إلى سنة 100 بعد الميلاد)، وتلاهم الرومان الذين استقروا في شمـــــال المغرب، وكل هؤلاء الوافدين حملوا معهم إلى البربر وإلى باقي شعوب

غرب البحر الأبيض المتوسط من ايبيريين وسلتيين، تقنيات لزراعة القمح والزيتون والتين والكروم، وكذا، أشكالا تنظيمية حضرية وسياسية، كما انتشرت لغاتهم البونيـــة ثم اللاتينية، وقد ادخلوا آلهتهـــم، لكنهم ساعدوا بحكم وجودهم، على مجيء تأثيرات دينية أخرى. حيث إن اليهود الذين أتوا مع الفينيقييـــن، ثم في عهد الرومان بعد تحطيم المعبد، نشروا معتقداتهم، ودفعوا عددا كبيـــرا من القبائل إلى اعتناق ديانتهم. أمّا المسيحية فقد ظهرت في نهاية القرن الثالث الميلادي، وكونت أربع جماعات يسيرها أساقفة. إلاّ أنها انقرضـــت بعد ثلاثة أو أربعة قرون دون أن تترك آثارا عميقة، بينما حافظت اليهودية على وجودها، وبقيت الجماعات اليهودية في البوادي والمدن الصغيـــرة.

وفي الوقت الذي دخل فيه العرب للمغرب، كان البـــربر يتألفون من الرحل والمستقرين. وفيما بين هذين النمطين الأقصيين، كانت توجد عدة تركيبات، نمزج بين الحياة الرعوية والزراعة. والفلاحون كانوا يزرعون الأرض كما يزرعونها اليوم.

وكان الرحل يعيشون من تربية الشياه والماعز. وقد انتشر الجمل في السهوب والصحراء، في نهاية الإمبراطورية الرومانية.

وكانت الوحدة الاجتماعية عند الجميع هي الأسرة الموسعة، التي يسيرهـــا أكبر الأفراد سنا، أو أكثرهم بسالة، وقد تجمعت عدة عائلات لاعتقادها أن لها جدا مشتركا، في مجموعات أوسع هي القبائل، من أجل الحفاظ على استعمال المراعي أو الدفاع عن الأراضي الصالحة للفلاحة، ويجتمع رؤساء العائلات في تجمع يسمى اليوم بـ"الجماعة". فيتناقشون في الشؤون العامة، وأحيانا يعينون حكاما من أجل الفصل في الخصومات التي يمكنها أن تقع بين أعضائها، وذلك حسب العرف، وكانت "الجماعة" تسهر على تطبيق القرارات الجماعية، وتصدر العقوبات الجنائية وأخطرهـــــا النفي، إذ أن الحبس لا يليق بهؤلاء الرجال الأحرار، وفي حالة الحرب تعين الجماعة رئيسا حربيا يدعى "أمغـــــــار" وقد يحدث أن ينتزع الأمغار السلطة ويصبح سيد القبيلة.

ومن الممكن، أن تنعقد التحالفات بين القبائل، فتتشكل الكونفدراليـات القبلية و"اللفوف"، وفي إطارها كانت العشائر في الغالب تتصادم. وفي المراحل التي يسودها الاضطراب، يصبح بإمكان شخص، يشتهر بمزايا معنوية وحربية، وقوي بدعم مجموعته، أن يجمع عدة قبائل أو كونفدراليات تحت سلطته، وأن يشكل شبه مملكة.

ومهما يكن من الأمر، فقد شكلت الأسرة الموسعة أو القبيلة إطارا لحياة وحضارة البربر. وكانت الزراعة وتربية المواشي والصناعة العائلية، تغطي معظم الحاجيات. ويتم تبادل المنتوجات بين القبائل في الأسواق، وكان السكـــان يتعاونون فيما بينهم من أجل انجاز بعض الأعمال الزراعية مثل الحرث والحصاد، وخبط الزيتون. بينما كانت النساء يطحن الحبـوب، وينسجن الثياب ويصنعن الأواني الضرورية من الطين كالصحون والقصاع والجرار والقلال. بهذا يظهر أن نوعا من التخصص كان موجودا. وكان بعض الحرفيين الصغار، يصنعون أو يصلحون الأدوات الضرورية للزراعة أو للحياة المنزلية. وان الزرابي ذات الصوف الرفيع والألوان الزاهية واللامعة، وكذا دقة أشكال المنتوجات الخزفية السوداء والحمراء، كل ذلك يشهد بوجود ذوق فني وبعراقة الثقافة البربرية.

وإذا كانت بعض القبائل في بداية القرن الثامن الميلادي مسيحيــة، وأخرى يهودية، فمعظم

القبائل كانت وثنية، واستمرت في عبادة آلهة التعزيـــم والقربان، من اجل إلغاء الأذى أو طرد الشر. وان هذه المعتقدات القديمة، والخرافات التي ركز عليها الكتاب المعاصرون بنوع من الإلحاح، بقيت قائمة، كما يحدث في كل المجتمعات، وخصوصا في الوسط القروي الذي لم ينتشر التعليم فيه بعد.

وينتمي البربر إلى مجموعات مختلفة ذات لهجـــات متمايزة. إلاّ أنها تنتمي وتنحدر من نفس اللغة الحامية. ومنذ ابن خلدون تعود الباحثون على تمييز ثلاث مجموعات هامة ضمن البربر المغاربة، وهي مصمودة وصنهاجة وزناتة. وكان المصامدة أقدم هذه المجموعات، وهم من السكان المستقرين، وقد استوطنوا في الأطلس الكبير والسهول المحيطية والريف. وقد عرف نسلهم في الأطلس الكبير باسم "الشلوح". وقد طبقت الكونفدرالية المصمودية لبرغواطـــة في تمسنـــا، بين نهري أم الربيع وأبي رقراق، اسلاما بربريا بدعيا. وقد أبادها المرابطون. وفيما عدا ذلك، أي في السهول، وفي الجزء الأكبر من الريف، فقد تم تعريب قبائل مصمودة.

أمّا قبائل صنهاجة، التي أتت من المغرب الجنوبي، فإنها انقسمـــــــت إلى عــدة مجموعات، وبعض هذه المجموعات كانت من الرحل حداة الجمال، وبقيت في الصحراء الغربية مسيطرة عليها. بينما كان الرعي الانتجاعي وظيفة مجموعات أخرى، والتي نفذت إلى الأطلس الكبير الشرقي والأطلس المتوسط.

وأخيرا، فإن قبائل زناتة كانت تترحل في الهضاب العليا للمغرب الشرقي، بل، وتقدمت باتجاه الغرب عبر ممر تازة. وهذه المجموعات الثلاث هي التي وجدها العرب بالبلاد.

2- نشر الاسلام بالمغرب وتعريبه[3]

لقد حمل العرب معهم إلى المغرب في القرن الثامن الميلادي، الدين الجديد بتعاليمه وشرائعه وكتابه المقدس: القرآن، كما حملوا معهـــم كذلك، حضارة مبنية على رقة التمدن، إلى جانب اللغة والثقافة العربيتين والأشكال الجديدة للتنظيم السياسي.

وان انتصار الإسلام تم في وقت وجيز، لدرجة أن العديد من البربر نســوا المسيحية والثقافة اللاتينية، واعتنقوا الإسلام بسرعة، فعبروا المضيق من اجل الاستيلاء على اسبانيـــا (711 م.) تحت قيادة طارق بن زياد. وخلال القرون اللاحقة أصبح الحكام والفقهاء والأدباء، بل، وأصحاب البدع، دعاة نشيطين للدين الإسلامي.

وقد فرض المرابطون الإسلام السني، والمذهب المالكي[4] 4 الذي لا زال سائدا في المغرب. فالمغاربة، مثل جميع المسلمين، يعتقدون بوجود اله واحد وقوي، وبأن محمدا رسوله، وبالكتاب الذي نزله الله عليه، وباليوم الآخر. والكتاب هو القرآن الذي يحدد العقيدة والمذهب، وكذا قواعد تنظيم الأمة الإسلامية، والأحوال الشخصية والممتلكات، وذلك لأن محمداً (611 – 632) لم يكن نبيّا فحسب بل مشرّعا ورجل دولة.

الإسلام دين بسيط وتعادلي بشكل عميق، فشعائره قليلة، تتلخص في الشهادة بالعقيدة الإسلامية، وإقامة الصلاة خمس مرات في اليوم، وصوم شهر رمضان، وأداء الزكاة، والحج إلى مكة مرة في العمل. وليس هناك جهاز مماثل للاكليروس. والصلاة عمل ديني شخصي بإمكان المؤمن أن يؤديه لوحده وفي أي مكان. إلاّ أنه من المستحب أن تتم تأديتها مع الجماعـــة تحـــت إمرة إمام، وهو مسلم تقي وملم بالشعائر. وهذا ما يحدث في الجوامع، وهي القاعات المخصصة للصلاة، بالمدن. وأهم هذه الصلوات، صلاة الجمعـة، والجمعة هي يوم الجمع كما يدل على ذلك اسمه.

والخليفـــة هو الذي يقود الأمة الإسلامية، وهو في نفس الوقت قائد دنيوي أي "أمير المؤمنين" وقائد ديني أي "الإمـــام". وبهذه الصفة فإنه يترأس الصلاة بجامع المدينة التي يقيم بها. وقد يقوم هو نفسه، أو إمام معيــــن بإلقاء الخطبة باسم الخليفة. وكان الأمر كذلك بالنسبة لغالبية ملوك المغرب منذ القرن التاسع للميلاد... وخاصة بالنسبة للسعديين والعلويين. وتقـام الخطبة في الأقاليم، أو، في الممالك التابعة، من طرف أئمة يوكلهم الخليفة.

لكن، كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة البارزة، التي شكلها في المغـرب وفي جميع بلدان أفريقيا الشمالية الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، انتصار الإسلام السريع وتبني السكان العميق له، وفشل المسيحية البيزنطية أو الاتينية، وعدم جدوى مجهودات المبشريــــن التي كانت في غالب الأحيان عدوانية؟

فإذا كان العرب، قد استُقبلوا في القرن السابـــع الميلادي، بالشرق ومصر كمحررين، وقوبل الإسلام بحماس؛ وذلك نظرا للتمزق الذي كان يعاني منه السكان على اثر الاتجاهات البدعية، ولكون الجباية البيزنطية كانت تثقل كاهلهم، ففي المغرب والجزائر حيث كانت القبائـل مستقلة،

---

[3] 3- Consulter : GAUDEFROY-DEMOMBYNES : Les institutions musulmanes. Paris, 1921. – Alfred BEL : La religion musulmanes en Berbérie ; au XX° siècle. Paris 1938. – G. DRAGUE : « Esquisse d’histoire religieuse du Maroc » -Cahiers de l’Afrique et de l’Asie. Paris.

[4] ينقسم الاسلام السني إلى أربع مذاهب رئيسية، من ضمنها المذهب المالكي. (وهي) تتمايز بتأويلاتها للقرآن والخلاصات القانونية التي تستنتجها منه.

لم يكن الأمر كذلك. وإذا كانت بعض هذه القبائل قاومت العرب بضراوة، كما هو حال بني عريبة بجبال الأوراس خلال النصف الثاني من القرن السابـــع الميلادي، فلم يقع نفس الشيء في المغرب على ما يبدو.

إن انتصار الإسلام يرجع إلى أسباب أخرى: فغداة احتلال العـــرب للبلاد، كان من دوافع اعتنــاق البربر للإسلام، رغبتهم في التخلص من الجزية، والمساهمة في الفتوحـــــات التي تمكنهـــم من جني غنائم هائلة. وبهذا شكل المغاربة القسم الأعظم من الجيش الذي غزا شبه الجزيرة الايبيرية. إلاّ أن العنصر الحاسم في تبني البربر للإسلام بتلك السرعة، والذي لم يتم إبرازه بما فيه الكفاية لحد الآن، هو تماثل البنى الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المغرب وفي شمال أفريقيا، مع البنى التي نشــــأ فيها الإسلام في الجزيرة العربية.

إن الديانــــة التي دعا إليها محمد، كانت تلبي مطامح بورجوازيي مكــــة والمدينة. لأنها كانت تضمن لهم ممتلكاتهم، وطموحهم للمساهمة في تسيير الشؤون الدنيوية والروحية. كما أنها كانت تتلاءم، ببساطة شعائرها، مــــع شروط حياة القبائل البدوية ونزوعها للإستقلال. وقد جسدت كذلك مجهودا من أجل تجميع التنظيمات القبلية والحضريــة في وحدة عليا، هي الأمة الإسلامية. هذه الوحدة التي عمل على تحقيقها سابقا بورجوازيـــو مكــة، حيث جمّعوا آلهة قبائل الجزيرة العربية بمدينتهم، وذلك خدمة لمصالحهـم.

وإذا ما نظرنا إلى الرقعة التي توسع فيها الاســـلام في بدايته، لا يسعنا إلا أن نلاحظ التشابه الحاصل فيها يخص المميزات الجغرافية والبشرية. فنجــد في جميع النواحي نفس التجاور بين الصحاري والأراضي الخصبة، تقطعها أو تحيط بها أحيانا الجبـال، وتعبرها طرق كبيرة، كما نجد نفس التعايش بين القبائل المستقرة والقبائل الرحـل، التي يعتقد أعضاؤها أن بينهـــم رابطة الدم، وكذا بين المدن التجارية والواحات والمراسي والأسواق التي تسيطر عليها بورجوازية تجارية نشيطة، جعلت منها مراكز إشعاع دينـــي وثقافي وسياسي.

هذا التشابه يفسر في نظرنا، انتصار الدين الاسلامي السريع، في بلـــدان كانت متأثرة بالمسيحية، بدرجات مختلفة ولمدة طويلة. كما يفسر انتشار اللغة العربية وهي لغة الكتاب المقدس، وكذا الالتحام السريع الذي حصل بين القبـــائل العربية والقبـــائل المحلية، التي أقامت فيما بينها وعربتهـــا.

وغالبا ما يقال، إن الإسلام في حد ذاته قوة مستقلة عن المجتمعات، ويستبد بالناس الذيـــن اعتنقوه. ويحدثنا البعض عن إسلام متعصب، بينما القرآن يدعو إلى التسامح، أو عن إسلام يكره الأجـــانب في الوقت الذي تتصدى فيه الشعوب المسلمة لغزاة أجانب، بدافع حب الأرض. بينما يتساءل آخرون عن مسؤولية الإسلام، بحكم تنظيمه للحيـــــاة الدينية والمدنية والسياسية للمجتمعات، في تأخر الشعوب المسلمة. غير أنه لا يجب أن نعتبــــر النتيجة سببا. فالإسلام، مثل جميع الديانات، تطور منذ ظهوره، بموازاة مع تحولات البنى الاقتصادية، والاجتماعية، وطرق تفكير الشعوب التي كانت تعتنقه. وكانت تخترق الإسلام تيارات عقلانية وصوفية، كما كانت تخترق تلك المجتمعات. وكانت الغلبة للتيارات الأولى في مراحل الازدهار والتقدم، ولتيارات الصوفية في مراحل الانحطاط.

ولا يجب أن ننسى أن الحضارة الإسلامية الحضرية والتجاريــة، كانت جد مزدهرة فيما بين القرنين التاسع والحادي عشر الميلادي، أي في الوقت الذي كان يخرج فيه الغرب المسيحي ببطء من عصر الظلمات الذي نجم عن غزوات الشعوب المتبربرة، كما لا يجب أن ننسى أيضا، أن

الحضارة الإسلامية بلغت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر إحدى مظاهر أوجها المتمثل في الإمبراطورية المغربية التي شملت جزءا من أفريقيا الشمالية، ومن شبه الجزيرة الأيبيرية، وأن المفكر المغربي ابن رشد، بعدما أكد على الطابع الإلهي لتعاليم أرسطو العقلانية، تبنى وطور مذاهب الفيلسوف الإغريقي، دون أن يعطي أهمية كبيرة لمدى تطابقها مع العقيدة الدينية، في الوقت الذي كان فيه الفقهاء يسعون إلى بلورة القانون المدني انطلاقا من الشريعة.

وعندما تقهقر الاقتصاد والحضارة في القرن الرابع عشر، طغت الحركة الصوفية حيث أصبح المؤمنون يتجهون للزهد والتقرب إلى الله. وقد ساعد هذا الاتجاه على تطور تقديس الصلحاء باعتبارهم وسطاء بين الانسان والله، وكذا على نمو واتساع الزوايا التي يبحث مريدوها، عن "الوجد" و"الخلاص" على الأقل، وذلك بواسطة طقوس خاصة.

وقد عرفت هذه الأشكال الشعبية، التي تطورت في إطار الإسلام السني، ازدهارا خاصا في المغرب.

وقد تعاظم التقديس الذي كان يحظى به أحفاد الرسول المدعوون بالشرفاء. فمجرد وجودهم كان يعتبر ضمانة للسعادة والازدهار. بهذا يمكن تفسير التقدير الذي كان يحظى به أول ملك للمغرب في القرن التاسع الميلادي المولى إدريس، والشرفاء السعديون في القرن السادس عشر، ثم، الشرفاء العلويون في القرن السابع عشر، وكذا قوة وثراء عائلات الأشراف الكبرى التي كانت، منذ القدم، مخلصة للأسرة الحاكمة.

ونما بكثرة عدد الصالحين والمرابطين، الذين أسسوا الزوايا. وهم حاملوا "البركة"، ولا تزال قبورهم محج زيارة من طرف الأتباع. وإذا كانوا قد قاموا بتنشيط المقاومة ضد الغزاة عدة مرات في التاريخ، فإن بعض أحفادهم انجذبوا وراء الامتيازات التي قدمتها لهم الحماية الفرنسية.

يتبين إذن أن الإسلام، سواء في المغرب أم في غيره من البلدان الاسلامية، قد شابته معتقدات وممارسات أدانها المصلحون الدينيون وقاوموها. وقد استخدمته أقليات مستقلة – وهذا ما حصل بالنسبة لجميع الديانات – كوسيلة لإستغلال الشعب وكأداة للقهر الاجتماعي والثقافي.

لقد انتشرت اللغة العربية بفضل الاسلام تدريجيا. واستخدمت هذه اللغة في المدن، ومنها انتقلت إلى المناطق المحيطة بها. إلاّ أن تعريب البوادي كان بالأساس نتيجة لتوافد القبائل العربية الرحل التي أتت إلى أفريقيا الشمالية ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي.

وبعد أن هزم الموحدون بني هلال (1154) نفوهم إلى تادلة والحوز وسهل الغرب حيث لازلنا نجد أحفادهم إلى اليوم. وإذا كان دور بني معقل قد جاء متأخرا، إلاّ أنه كان أكثر أهمية، إذ إنهم بعد سيادتهم على الهضاب الشرقية والمغرب ما قبل الصحراوي وواحاته في القرني الرابع عشر، نفذوا إلى المغرب الداخلي عن طريق القوة تارة، كما فعلوا ضد زعير وعبدة، أو بفضل إرادة الملوك السعديين والعلويين الذين منحوهم مكانا للإقامة بجوار العواصم لكي يحموها ويدافعوا عنها تارة أخرى. وسميت هذه القبائل بقبائل "الكيش"، وقد أعطيت لهم أراض، وتم اعفاؤهم من الضرائب مقابل إمداد السلطة بالمحاربين. وكانت هذه وضعية قبائل "الوداية" المقيمة قرب الرباط وفاس وقبائل الشراردة التي نجدها قرب مكناس، وقبائل الرحامنة شمال مراكش.

وحيثما استقرت القبائل البدوية، فإنها تقوم بتعريب القبائل البربرية، هذا إذا لم تختلط بها. وقد سهلت أسطورة الانتساب إلى أجداد مشتركين هذا التأثير، وهذا الامتزاج. ونذكر مرة أخرى، بأن تشابه البنيات القبلية قد سمح، سواء بالنسبة للعرب أم البربر، بفتح صفوف القبيلة للقادمين الجدد، الذين يقبلون بالاعتراف بالانحدار من أصل مشترك.

لم يكن المغاربة، بكل تأكيد، يتكلمون نفس اللغة في بداية القرن العشريـن، فبعضهم كان يتكلم اللهجات البربرية، وهم سكان سوس والأطلس الكبير والأطلس المتوسط وبني يزناسن والريف الشرقي وكنفدرالية أيت عطا القوية بالصحراء. وكان هناك أيضا من يتكلم العربية وهم سكان السهول والهضاب والسهب والمدن أو سكان الريف الأوسط والغربي الخاضعين لإشعاع مدينة فاس.

وهذه التمايزات اللغوية لازالت قائمة إلى يومنا هذا. إلاّ أن اللهجات البربرية التي تفتقر إلى هيكل الكتابة قد تراجعت أمام اللغة العربية، وهي لغـــة الحضارة والتجارة، وهي اليوم اللغة الوطنية. غير أن هذه الفوارق فـــي اللغة أو في العادات لم تمنع من وجود شعب مغربي موحد، في بداية القرن العشرين، بروابط اقتصادية وثقافية، وبتطور تاريخي موحد، على نفس الأرض، وشعب ذي حس وطني بهر الملاحظين الأجانب.

وسيكون الفشل مآل كل محاولة، تريد تقسيم شعب، بدعوى أن بعض عناصره تتكلم لغة مغايرة، مثل ما كان الفشل مآل محاولة الريخ الهتليري، الدفع بمنطقة بروطانيا الفرنسية إلى الانفصال، لأن لها لغة خاصة بها[5] 5.

[5] 5- نشير إلى أنه إلى حدود سنة 1789، لم تكن اللغة الفرنسية، وهي لغة النخبة الحضرية، مفهومة في البوادي التي كانت تحافظ على لهجاتها، ولم يتم توحيد فرنسا لغويا إلاّ خلال القرن التاسع عشر، وجاء ذلك نتيجة لتكون اقتصاد وطني، فرض ضرورة تطوير التعليم الابتدائي.

3- تشكل الدولة – ظهور الشعور الوطني

يرجع هذا التشكل لكون التحولات البشرية والدينية واللغوية، وقعت في إطار مغرب، أصبح منذ القرن الحادي عشر يشكل دولة منظمة.

وإذا كانت الخطوط الأولية لمملكة مسلمة في الشمال المغربي، قد رسمت من طرف الأدارسة، فإن يوسف بن تاشفين المرابطي (1063-1106) م. هو الذي وحد التراب المغربي في إطار حدود، ستظل، رغم بعض التغيرات، هي الحدود النهائية للبلاد.

ومنذ ذلك التاريخ، والمغرب يحكمه بدون انقطاع ملوك، كانوا في نفس الوقت رؤساء دنيويين ودينيين، وباسمهم كانت تقام خطبة الجمعة والأعياد في المساجد. وكانت الحكومة أو المخزن تضم بجانب الملك، وزراء وكتابا مختارين من العائلات المدينية الغنية والمثقفة، أو من بين قواد القبائل الذين كانوا بمثابة ركيزة للعائلة الحاكمة. ونجد كذلك السود، واليهود، وأفراد من الشعب في مراكز عليا.

وعندما تعرض البلاد لهجوم البرتغاليين والاسبان والأتراك، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، قام جميع السكان وتجندوا لطرد الغزاة. وبعد توقيف هجومات الأتراك تجندت كل الجهود ضد الاسبان والبرتغاليين، وذلك طيلة ما يقارب ثلاثة قرون. وقد انطلق المغاربة جميعهم، من الجبال والسهول والمدن، فانقضوا على المراسي المحتلة من طرف النصارى، ورفعوا الزعماء الذين برزوا خلال هذه الحروب التحررية إلى السلطة، كما وقع بالنسبة للسعديين، أو عرفوا شهرة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للشرفاء العلويين، مثل مولاى اسماعيل (1672-1727) ومحمد بن عبد الله (1757-1790). لقد أصبح الشعب المغربي، عبر نضاله ضد التدخل الأجنبي، واعيا بتضامنه، ومنذ ذلك الوقت برزت عناصر وحدته الوطنية.

وان م. ليفي بروفنسال هو أول، وربما المؤرخ الفرنسي الوحيد، حسب علمنا، الذي أبرز ولادة الشعور الوطني المغربي. وقد كتب في الجزء التاريخي من كتابه: "المغرب: أطلس تاريخي، جغرافي، اقتصادي"، باريس سنة 1935، والذي يحمل عنوان: "استيقاظ الشعور الوطني والمواجهة الدينية"، كتب يقول بصدد انتصار المغاربة على البرتغاليين في معركة واد المخازن (4غشت 1578): "لقد تصدت البلاد كلها للغزاة، وقد ظهر الجهاد لأول مرة، بدافع حماس وطني حظي بالاجماع..." (ص 18).

الفصل الثالث

تألق الحضارة المغربية في القرون الوسطى
أزمة العصور الحديثة[6]

1- العصور الذهبية (12-13م)

يعتبر كافة المؤرخين، أن المغرب عرف أوج حضارته وقوته فيما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، في عهد المرابطين والموحديـن والمرينيين الأوائل. وقد ارتكزت هذه الحضارة والقوة على ازدهار مادي (اقتصادي) نابع من نمو التجارة البعيدة المدى، وكانت المبادلات تتسم بنشـــاط خاص مع اسبانيا والمراسي الأوروبية الموجودة بالبحر المتوسط والسودان.
وكان المغرب يستورد من اسبانيا الخشب، وأحيانا الحبوب والمنتوجات المصنعة، والثوب، كما أن البواخر الايطالية لمدن البندقية وبيزا وجنوة، والبواخر المرسيلية والأرغونية، كانت تفرغ المعادن والعقاقير والجوخ والاقمشة المتنوعة، وكذلك الحرير والقطن والعطر والتوابل التي كانت البواخر الايطالية تجلبها من مصر وسوريا. بينما كانت القوافل الصحراوية تنقل تمور الواحات والسودان والتوابـــل والعاج والعبيـــد، وخاصة الذهـب الذي جعل من المغرب – بالاضافة إلى الفضة المستخرجة من مناجم تمدولت بسوس – بلدا محضوضا في هذا العالم المتوسطي الذي تحركه المبادلات بين الشرق والغرب، لكنه يعاني من افتقار خطير للتداول النقدي.

وكان المغرب يبيع منتوجاته الخاصة كالحبوب. في حالة توفره على محصول جيد، وبشكل دائم الجلد والشمع والصوف والزرابي، وكان يبيع العبيـد السودانيين كذلك، وجزءا من البضائع المستوردة من منتجات فاخرة وأقمشة وتوابل. التي أتى بها التجار الايطاليون. وهذا ما غذى عمليات تجاريـة مربحة، اغتنى بها المغرب، وأصبح حلقة وصل بين بلدان الحوض المتوسط وأفريقيا السوداء، فمن جهة هناك واحات درعة وتافلالت وبخاصة سجلماسة التي كان يتوافد عليها تجار المغرب، وهي واحات مثلت مراكز للتجارة الصحراوية. ومن جهة أخرى، كانت مراسي الشاطئ المتوسطي هي مركز المبادلات مع أوروبا، أي طنجة ومليلية وبادس (وهي المعروفة عند الأوروبيين بمرسى فاس، حيث كان يرسو بشكل عارض أسطول تجار البندقية) وسبتة (حيث تمكن تجار جنوة من احتكار نشاكها) وفيها كانت توجد الجمارك (نسبة الحقوق الجمركية 10 %

6- راجع بالاضافة إلى المراجع العامة المذكورة (ص18): [6]

Consulter, outre les ouvrages généraux cités page 9 : Louis MASSIGNON : Le Maroc dans les premières années du XVI° siècle Tableau géographique, d’après Léon l’Africain. Alger 1906. - Léon l’AFRICAIN : Description de l’Afrique, tierce partie du monde, annoté par Ch. Schefer. 3 vol. Paris 1896. – Fernand BRAUDEL : La Méditerranée et le monde méditerranéen à l’époque de Philippe II, Paris, 1949, p, 168 et suiv.

بالنسبة للإستيراد و5 % بالنسبة للتصدير). بحيث كانت مواردها تزود بغزارة خزينة السلطان، كما كانت تضـم هذه المراسي المستودعات أو الفنادق، حيث يودع التجار الأوروبيون بضائعهم، ثم توزع فيما بعد على الشاطئ الأطلسي بطريقة المساحلـة التـــي تقوم بها البواخر المغربية.

وقد أدى النشاط التجاري إلى تعزيز الانتاج الصناعي، فتضاعفت الصناعات التقليدية في المراسي والواحات وفي المدن الداخلية مثل ترصيغ الفولاذ في سبتة، ونسيج الثوب في الريف، وصناعة الأقمشة القطنية في العرائش ونسيج الجوخ والفخار بناحية آسفي، ونسيج الأثوبة الصوفية وصناعة سروج الخيول بهسكورة، والسلهام الأسود بتادلة، وصياغة المعادن الثمينة والجلود والأقمشة بسوس، والمنسوجان الصوفية الفاخرة بفكيك ومنتجات جلدية شهيرة بتافيلالت.
وقد كانت فاس، رغم اضطرابها السياسي، تهيمن على حياة البلاد الاقتصادية، وذلك بفضل قوتها التجارية والصناعية، فكانت، أكثر من مراكش هي المخزن العـــام، حيث يتم إيداع جزء كبير من المنتجـــات المستوردة قبل أن يتم إعادة توزيعها أو تصديرها من جديد، إلاّ أن فاس كانت توظف جزءا هاما من تلك المنتوجات في سد حاجات سكانها أو صناعتها، وكان حرفيوها يصنعون الأسلحة والسكاكين والسيوف بواسطة الحديد المستخرج من المناجم المجاورة لبني سعيد، والفخار، والحبال والأثواب من القنب والكتـــان المجلوب من نواحي المدينة، إلاّ أنه كان عليها أن تستقدم الجلـد من بعيد من أجل صناعة العدة والأحذية، والتسفير الذهبي الجميل، والنحاس الذي تحوله إلى أواني، وكانت فاس في حاجة على الخصوص، إلى القطن والحرير المستوردين، من أجل صناعة الأقمشة القطنية والنسيج الحريري. وكانت علاقات فاس تمتد من المتوسط إلى الصحراء، ومن الغرب إلى المغرب الأوسط، كما كان نفوذها الاقتصادي يشع على المغرب وخاصة على شمال المغرب وعلى نطاقه الجبلي.
وقد لعب هذا النشاط التجاري والصناعي دورا محفزا لازدهار المدن بحيث كانت مليئة بالسكان، مزينة بالجوامع وبالمعاهد الإسلامية العليا وبالمنازل الفخمة، تحيط بها الحدائق وحقول الخضروات وكانت بمثابة مراكـز إشعاع فني وثقافي نلمس فيها تأثير الأندلس والشرق، ولكنها مطبوعة قبل كل شيء بقوة بالعبقرية المغربية.
إلاّ أن تعدد واتساع المبادلات الداخلية كان لهما انعكاسات هامـــة، إذ أن الحياة البدوية أصبح يسيطر عليها الاقتصاد الحضري تدريجيا، لكن يـــدون أن تعرف التقنيات التقليدية أي تطور، باستثناء ضواحي المدن حيث ادخل العـــرب أو الأندلسيـــون، أنواعا جديدة من الفلاحة مثل السباخة وزراعة البقول، وأشجار ذات فواكه، مثل شجر البرتقال، والمشمش، كما أدخلوا تحسينات على طريق الري.

من المؤكد أن الاستقرار السياسي الذي أمنه ملوك المغرب الكبار خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر ساعد على تطوير الازدهار المذكور. ولقد استرجعت البلاد استقرارها بعد خمود صراع السلالات حول السلطة، لكن هــذا الاستقرار نفسه لم يكن ممكنا إلاّ بفضل الرخاء الاقتصادي الذي يضمن للسلطان الموارد الضرورية لتموين جهاز الدولة الإداري والعسكري وكذا بفضل نشاط بورجوازية قوية ومثقفة، كانت أكبر مستفيد من النشـــاط الذي كانت تحركه وتسيره، ورغم علاقاتها المتوترة مع المخزن أحيانا، فإنها كانت تمده بجزء من رجال الإدارة أو الحكومة كالوزراء والكتاب ورجال المالية والقضاء، كما جرى اختيار العلماء وفقهاء الإسلام من بين صفوفها وعليهم في نهاية الأمر كانت تتوقف هيبة ومتانة العرش. وكان من مصلحة هذه البورجوازية أن تتدعم السلطة المخزنية، بغية توسيع هيمنتها على البلاد.

2- الانحطاط وأسبابه

لكن، في أواسط القرن الرابع عشر، ظهرت بعض التحولات، إذ أصيب المغرب بأزمات سياسية خطيرة، كما أصبح في نفس الوقت، فقيرا وضعيفا، وانعزل عن التيارات الكبرى التي كانت تدفع الحضارة الأوروبية إلى الأمام واعتمادا على تقييم ابن خلدون، اعتبر المؤرخون والجغرافيون التقليديـــون أن المصيبة الكبرى التي لحقت بشمال أفريقيا تمثلت في مجيء قبائـــل بني هلال وبني معقل الرحل، الذين تساقطوا على البلاد مثل "سحب من الجـــراد" وعلى هذا الأساس اتهم تيراس في كتابه "تاريخ المغرب" هؤلاء الرحل بتوسيع دائرة الفوضى، وتسييب البلاد، وكذا بتطوير "ترحال يتسم بالمفارقة"، بسبب الشغب الذي أحدثوه، ولم يتوقف تيـراس، على امتداد مؤلفه، عن ترديد أطروحته القائلة بـ"تضليل" و"تحريف" البدو للاقتصاد المغربي، الذي "ظل غارقا" إلى مجيء الحماية، في لا معقولية مخربة، بدون أن يسعى إلى استرجاع توازنه القديم والطبيعي" غير أن هذه الادعاءات لا تصمد أمام الدراسة الجدية.

فلا أحد يعرف الأهمية العددية الفعلية للقبائل العربية، التي غزت أفريقيا الشماليـــة ابتداء من القرن الحادي عشر، وكل ما نعرف أنهم كانوا في المغرب أقل بكثير من القبائل التي اجتاحت الجزائر وتونس. وإذا كان لمجيئهـم دور في تدعيم الترحل في السهوب والصحاري، على الأقل ابتداء من القرن الرابع عشر، فإنهم استقروا في المغرب على الساحل الأطلسي لوجود شروط ملائمة. فاستغلوا التقنيات التي أخدوها عن الفلاحين المغاربة وقد تحول عدد من هؤلاء البدو إلى فلاحين في دكالة وسوس.

لكن رغم ذلك، فلا يظهر أن شروط العيش البدوية عرفت تحولا عميقا خلال القرون الماضية، وإذا كانت البوادي المغربية قد عرفت نوعا من الرخـــاء في القرن الثالث عشر، الذي مثل العصر الذهبــــي بالنسبة للبلاد. فلـــم تكن في ذلك أية غرابة. ولقد كان الأمر كذلك بالنسبة لفرنسا في هذه الفترة، على عهد "سان لوي"، لأن العالم المتوسطي وأوروبا الغربيـــــة اغتنيـــا من جراء المبادلات التجارية المربحة، وابتداء من القرن الرابع عشر أصبح الفلاحون في بلدان أوروبا وأفريقيا المتوسطية على حـــالة بالغة الشدة، إذ أنهم تعرضوا لنهب المحاربين وأحرقت قراهم، وخربت حقولهم، وأهلكوا من جراء المجاعات والأوبئة، وأثقل رجال الدين والأسياد والأمراء كاهلهم بالواجبات والضرائب، فاضطروا إلى هجر حقولهم التي لم يصبح بإمكانهم زرعها، والتحقوا بصفوف المتشردين، لكن القبائل التي أصابها الدمــــــــار في المغرب عادت إلى الحياة الرعوية، محدثة بذلك توسيع أراضـــي الرعي في الوقت الذي اتسعت فيه الأراضي غير المزروعة في أوربا.

ويأخذ تيراس TERRASSE على "العـرب" كذلك، كونهم جعلوا انتشار الثقافة الحضرية في البوادي أمرا مستحيلا (ص 443). فهل يجب التذكير بأنه رغم التحولات الاقتصادية التي شهدتها فرنســـــا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والازدهار الهائل للمدن الناتج عنها، فإن الحضـــارة المدينية لم تصل إلى البوادي إلاّ ببطء كبير، وبأن الفلاحين قد احتفظوا بتقنيات وأدوات بدائية إلى حدود القرن 19م.

فأسباب الانحطـــاط هي إذن من نوع أخر، وهي كثيرة معقدة، ولا يجوز أن نعطي جوابا عن مشكل انحطاط العالم الإسلامي في هذا المؤلف الموجز. على أن الذي يلفت انتباهنا على الصعيد المغربي، هو الضعف الذي لحق بالبورجوازية التجارية الغنية والقوية، التي لم تتمكن من استكمـــال عملية التوحيد الاقتصادي والسياسي للبلاد، بعد أن ظهر أنها على وشك تحقيقهـــا في عهد الموحديـــن. ولا محيد لنا كذلك عن الإشارة إلى الدور الهام الذي لعبــه الغزو الثلاثي

الاسباني، البرتغالي والتركي خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. في هذا الانحطاط، والضعف الذي لحق بالتجارة الصحراوية، وتفوق الأساطيل الأوربية، التي حرمت على المسلمين، ابتداء من القرن السابع عشر، الملاحة الحرة في المتوسط والأطلسي.

ويمكن تفسير انتصار الهجمات الخارجية بتفوقها في مجال الملاحة البحرية والتسلح إذ لم يستطع المغاربة الصمود أمام البواخر الاسبانية والبرتغالية المتينة من نوع "كرفيل"[7] 7 CARAVEL، المجهزة بالمدافع، كما كان عليهم أن يأخذوا بالحسبان مدفعية الأتراك القوية.

وتم بهذا تفكيك التيارات التبادليـــة التقليديـــة. إذ أوقف الأتراك، فـي بداية القرن السادس عشر، الطريق التي كانت تصل إلى مدينة تلمسان عبر ممر تازة. وعوض بطريق الواحات التي تنتهي إلى الفزان. وكانت هذه الطريق مستعملة من طرف الجيوش والفنانين والعلماء والدبلوماسيين والحجاج، الذين يذهبون من الأندلس أو الغرب إلى القيروان ومكة، أكثر مما كانت مستعملة من طرف التجار.

وأن احتلال مليلية من طرف الاسبان سنة 1491 ومراسي المضيق (سبتة، سنة 1415 وطنجة سنة 1471) ومرسى الشاطئ المحيطي فيما بين سنتي 1461 و 1515 من طرف البرتغاليين، عزل المغرب عن الخارج. فالبرتغاليون الذين كانوا أكبر ملاحي ذلك العصر، انطلقوا يبحثون عن طرق ملاحية جديدة. تدفعهم إلى ذلك رغبتهم في القضاء على الإسلام وشغفهم بالتوابل والذهب.

وهكذا فقد اكتسحوا الساحل المغربي وأواسط البلاد، وأغاروا على القبائـل، ناهبين حبوبها وماشيتها وسكانها الذين باعوهم كعبيــد أو أعادوهم إلى قبائلهم مقابل فدية ضخمة. وقد تم تخريب جزء كبير من الصناعات المحلية التي كانت تنشط سبتة والعرائش وجميع المناطق الساحلية. وبعد قضائهم على الملاحة المغربية الساحلية بين وادي ملوية وسوس، وإبعادهم للأساطيل الأجنبية، احتكروا المبادلات البحرية، واحتفظوا لمدة طويلة بهذا الاحتكار، إذ أن البواخر البرتغالية هي التي كانت تحمل في نهاية القرن السابع عشر من مدينة قادس البضائع الموجهة للمغرب من طرف الانجليز والهولنديين.

وأمام الهجومات البرتغالية ظهر العجز التام للمرينييـــن الأخيرين لدرجة أن الشعب المغربي هو الذي تصدى لها بالمقاومـــة. فتحركت القبائل في هذا الإطار، بقيادة المرابطيـــــن وزعماء الزوايـــا، الذين يرجع نفوذهم إلى هذه المرحلة، والذين شكلوا خلال القرون اللاحقة، خطرا على سلاطين المغرب.

وهكذا، نتج عن الهجوم البرتغالي والاسباني على الشواطئ المغربية، فضلا عن تشكل الشعور الوطني، تفكك التيارات الاقتصادية الكبرى التي كانت تغذي القوة المغربية خلال القرون الوسطى، والدافع بالمغرب إلى الانعزال عن حركات النهضة الواسعة، وبالشعب المغربي إلى الانغلاق على نفسه، وهو شعب متسامح ومتفتح على التأثيرات الخارجية، وقد ساهم من خلال نخبته في تطوير الحضارة الكونية بصورة لامعة. وهكذا تعمقت الهوة أكثر بين المغرب وأوربا المسيحية مع مجيء "المسلمين الأندلسيين، الذين طردوا فيما بين سنتي 1609 و1614 وهم يحملون حنينا إلى وطنهم المفقـــود، وحقدوا تجاه مضطهديهم.

---

[7] 7- سفن خفيفة بإمكانها مجابهة الأمواج الصاخبة.

وقد استمر الاستضعاف الاقتصادي خلال القرون اللاحقة، رغم بعض فترات الازدهار اللامعة، التي ساعد على تطورها ملوك حازمون أفلحوا في إعطاء دولتهم القوة اللازمة.

إلاّ أنه في النصف الثاني من القرن السادس عشر، استطاع أحمد المنصور السعدي، الذي نصب سلطانا في ميدان معركة واد المخازن حيث هزم البرتغاليون شر هزيمة (1578)، استطاع إرسال جيشه المكون من المرتزقة إلى السودان، حيث قضى على مملكة "كاوو" السوداء. التي كانت الحضارة والإسلام المغربيين قد دخلا إليها من قبل. ومن جراء ذلك، اغتنى السلطان بشكل مباشر، وحصل على عشرات الآلاف من العبيد. ويقال كذلك أنه وصلته 90 بغلة محملة بالذهب، مما جعله "لايؤدي رواتب موظفيه إلاّ بالمعدن الخالص. وبالدينار ذي الوزن الصافي" إلاّ أن مناجم الذهب كانت توجد في الأحواض العليا بواد السنغال وواد النيجر، بينما لم تكن كاوو وطمبكتو إلاّ حلقات وصل. وكانت التجارة السودانيـــة قد أصيبت بالخراب إلى حدود القرن الثامــن عشر. غير أنها انتعشت، ثم اندثرت بشكل شبه تــــام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع احتلال فرنسا لأفريقيا السوداء

ولئن استطاع السلطانان العلويان، المولى إسماعيل (1672 – 1727) وسيدي محمد بن عبد الله (1757 – 1790) القضاء على آخر معاقل الاستعمار بالمغرب، فإنهما مع ذلك، فشلا في تحرير سبتة ومليلية اللتين بقيتــــا بيد الاسبان. وقد استعادت المبادلات الخارجية نشاطها. وأصبح الهولنديون والانجليز هم المزودون الأساسيون للمغرب. لكن حجم هذه التجـارة بقي محدودا، وذلك لأن المغرب عندما تخلص من التهديدات التركية والاسبانية والبرتغالية، لم يتمكن من إعادة علاقاته مع الغرب، لأن الأساطيـــل المسيحية[8] 8 كانت تمنع سفنه من المرور في البحار المجاورة له.

وخلال القرن السادس عشر، أدت الحرب البحريـــة التي خاضتها القوات المسلمة (تركيا، وتونس والجزائر اللتان كانتا تابعة لها) والقوات المسيحية (اسبانيا ومدن إيطاليا التجارية) إلى انحطاط التجارة المتوسطية، الذي بدأ مع استقرار البرتغاليين على شواطئ المحيط الهندي، إذ ان البرتغاليين استطاعوا تحويل جزء من تجارة التوابل ومواد أخرى ثمينة نحو المحيط الأطلسي، ولشبونة، وهذه التجارة هي التي كانت تصل إلى المتوســـط، عبر البحر الأحمر والإسكندرية أو مراسي سوريا، وكانت تغتني منها البندقية وجنوة.

وكانت تقوم بهذه الحرب البحرية بواخر خاصة مسلحة تنشط في القرصنـة ورخص لها بتجهيز نفسها استعدادا للحرب. وظهرة القرصنة كعمل حربي، وكذلك كعمل للنهب، اغتنى منها القراصنة والدول التي تحميهم. وخلال القرن السادس عشر كانت القرصنة الإسلامية هي الأكثر خطورة. لكن ابتداء من القرن السابع عشر، أصبحت الغلبة للأساطيل المسيحية، وقــد ظلـت هذه الأساطيل، إلى حين انطلاق الثورة الفرنسية، تطارد البواخر الإسلامية مانعة بذلك دول أفريقيا الشمالية والمشرق من المساهمة في انتعاش التجارة المتوسطية، ومن تأكيد حضورها، في الحياة

[8] 8- Cf. Jean MATHIEUX : « Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVII° et XVIII° siècle, » In Anales : Economie. Sociétés – Civilisations, Avril – Juin 1954. – GODECHOT : « La course chrétienne », Revue africaine, 1° trimestre 1952, avec une note de M. EMERT : « La course maltaise le long des côtes barbaresques à la fin du XVIII° siècle »

الدولية.
وكانت ليفورن ومالطا هي المراكز الأكثر أهمية لعمليات القرصنة، وكان الملاحون والركاب الذين يشكلون غنائم ثمينة، يباعون مثل عبيـــــد لممثليـــــن عن فرنسا واسبانيا، ويوظفون كمجدفين في الأساطيل الشرعية، أو يتم تحريرهم مقابل فدية ضخمة.

وقد كتب ماتيو JEAN MATHIEUX: "إن تأخر البلدان الاسلامية الاقتصادي والتقني بالنسبة للغرب المسيحي، والذي تعمق بسرعة كبيرة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، يرجع بشكل كبير إلى القرصنة المسيحية، وتستطيع الدراسة الكمية أن تبرز دورها المعيق، أو بعبارة أحسن دورها "الكابت"، بالنسبة لحياة الاسلام المتوسطي".
هذه هي الوقائع التي يمكنها أن تساهم في تفسير انحطـــــاط المغرب ابتداء من القرن الرابع عشر، فلقد أدت إلى انقطـــــاع التيارات التبادلية الكبرى وإلى انعزال البلاد، في وقت شهدت فيه الحضارة الأوربية مرحلة انبعاثها.
لقد تحول المغـــــرب، أكثر من أي وقت مضى، إلى بلد فلاحي. فلم يعرف انطلاقة حضارية ولا تراكما للرساميل ولا ازدهار البورجوازية، ولا تشكل نخبة جديدة من المفكرين والباحثين، ولا اختراعات تقنية والتي كان بإمكانها تقوية تحكم الشعب المغربي في الطبيعة.
وأكثر من هذا، فقد تقلص النشاط الحضاري، الذي عرف في القرون السابقة حيوية ملحوظة، كما ضعفت البورجوازية، بينما استعادت القوى الإقليمية مثل القبائل والزوايا قوتها. وكان على الملوك أن يأخذوا هذا التحـــــول بعين الاعتبار، فأصبحوا يعينون العمال من بين أعيان القبائل، وتركوا لهم حرية أكبر ما دام المخزن لم يعد يؤدي لهم الرواتب.
وفي ظل هذه الظروف، كان الغموض المحيط بقواعد وراثة الحكم، يمثل عنصرا إضافيا للفوضى. ذلك لأن الشريعة الإسلامية تمزج بين الوراثة والاختيار في تعيين الملك. إذ يختار الملك من بين أعضاء العائلة الحاكمـــة ومن ضمن أفضل أبنائها، ويحظى بقبول المسلميـــن. هذا القبول تعبر عنه بشكل طبيعي هيئة من علماء فاس. وكانت هذه المسطـــــــرة، تتيح إمكانية قيام دسائس ومؤامرات داخل البلاط، وتساعد على تشكل فرق تسعى بالدرجة الأولى إلى اكتساب دعم القبائـــــل الحربيـــــة وعمـــــال المدن والقبائـــــل، الذين يتم الدفع بهم إلى العصيان والشغب.
وقد أصيب الفكر بالانحطـــــاط، إذ أن العقلانيـــــة المتطلعـــــة إلى البحث عن أسباب الظواهر ونحو التقدم، التي طبعت الثقافة الاسلامية المغربيـــــة منذ الموحدين، حلت محلها في القرنين الســـــادس عشر والسابـــع عشر، تيارات صوفية ولا عقلانية، منعت دراسة وتحليل النصوص المقدسة، ولم تسمح إلاّ بشرح المتون، وهي ممارسة عقمت وجمدت التعليم والفكر.
والواقع أن المغرب، رغم حدة العنف وطول الاضطرابات التي هزتـــه، لم يتفكك، وظل محافظا على كيانه.

الفصل الرابع
المغرب في النصف الأول من القرن 19

1- البوادي

لم يكن في المغرب بالتأكيد، في منتصف القــرن 19، ما يدل على أنه دولة عصرية. فقد حافظ على مظاهره كبلد قروسطوي، ذي طابع بدوي، وحيث أدخلت حياة الترحال بعض مميزات الاقتصاد البطريكي.

لقد كان الحق الأسمى للملكية (حق الرقابة) نظريا، بيد السلطـــــان بصفته ممثلا للأمة الإسلامية، إلاّ أن التملك الفعلي للأرض، كان بيد الخواص والجماعات التي تستغلها بموجب انتفاع تقليدي تضمنه الشريعة الإسلامية.

وقد شكلت زراعة الحبوب وتربية المواشي، الأنشطة الأساسية للسكان. وكانت الأدوات بسيطة. ولم تكن التقنيات الموروثة عن الأجداد، والملائمة لقساوة الشروط المناخية ولهشاشة الأرض، تكفي لإنتاج الخيرات. وكان الرحل يرعون ماشيتهم التي تزودهم بالغذاء من لحم وألبان. وبالمواد الأولية مثل الصوف ووبر الجمال، التي تنسج منها النساء الملابس والخيام.

وأما سكان الجبال الجنوبية، فكانوا يحافظون على الأرض الزراعية فـــي سفوح الأودية بفضل عمل مستميت، وكانوا مثلهم مثل بستانيي المدن والدير، وبفضل طرق ماهرة للري ولحصر المياه، يمارسون زراعة دقيقة وكثيفة من النوع المتوسطي، مازجين بين الحبوب وأشجار الفاكهة (شجر اللوز والتين والجوز والزيتون) وتربية المواشي.

وكان سكان الجبـــال، مثلهم مثل البستانيين، متشبثين في قوة بالماء والحقل. وكان للملكية الخاصة أساس ثابت بما فيه الكفاية. إذ أن أراضي الملـك كانت في الغالب غير مقسمة. فتتحول إلى ملكية عائلية.

أمّا السهـــول والهضاب البعيدة عن المحيــــط، فلم تشهد، باستثنـــــاء سهلي دكالة وعبدة اللذين كانا مزروعين بكثافة[9] 9، احتلالا كثيفا للأرض. فكانت الملكية الجماعية هي شكل الملكية الأكثر انتشارا، وتضم أراضي القبائل الجماعية وأملاك المخزن. وهي جد شاسعة، تضاف إليها الأملاك المصادرة، أو التي ليس لها وارث، وتختلط فيها أحيانا الأملاك العمومية للدولة، مع أمـــلاك السلطان الخاصة، والأحباس العمومية التي تتكون من وقف المؤمنين، وهي في الغالب ملكيات حضرية، أكثر منها ملكيات قروية.

أما الملكيات الكبيرة، فكانت قليلة، ويمتلكها السلطان أو شخصيات المخزن الساميـــة وبعض العائلات الكبيرة ذات النفوذ الديني، التي كانت ملكيتها بمثابة هبة من السلطان. وكانت أوليغارشية من الأعيان تسيطر على القبائل، وقد حصل بعضهم، على صفة القائد أو الشيخ، من طرف السلطان. وكان همهم الكبير هو الاغتناء في أسرع وقت ممكن، حيث كانوا يضخمون لحسابهم الخاص الضرائب التي كان عليهم أن يفرضوها ويجبوها، ويسرفـــون في تسخير الناس، مما يمكنهم من حرث وزرع أكبر قسم ممكن من أراضي القبيلة لصالحهم. كما أن قوتهم كانت تضمن لهم عددا من الزبناء والأتباع. وهناك أيضا اللجوء إلى "الاعتقـــال التعسفي لأسباب واهية،

---

[9] 9- كانت خصوبة هذه المناطق دائما مشهورة، ويدل عليهما هذا المثل المغربي: لو كانت دكالة دكالتين لكانت العبرة بحبتين.

باعتباره أسلوبا لإرغام بعض الفلاحين الميسورين، على الاختيار بين أداء فديـة ضخمة أو التنازل عن جزء من أراضيهم".
وكانت هذه الممارسات غالبا ما تتوقف بتمردات القبائل أو بتدخل السلطـان، وهذا ما يدفع بالقائد السابق إلى تلطيف جشعه لمدة من الزمن. وأن نظام الابتزاز والتعسف هذا، لم يكن يشجـع على بذل أي مجهود لتحسيـن الانتاج، وساهم في إبقاء الأشكال القديمة للإقتصاد القروي.

2- المدن والعلاقات التجارية

كانت البورجوازيـة التجارية الثرية، تسيطر على المدن التي فقدت الكثير من رونقها السابق. فالمدن باستثناء مراكش وفاس، كانت جد صغيرة، وقليلة السكـان. وتحيط بها أسوار، رغم أن عددها ظل كثيرا مع ذلك. وحسب تقديرات مختلفة يمكن القول أن سكان الحواضر بالمغرب في نهاية القرن التاسع عشر، كانوا يقدرون بـ 350.000 إلى 400.000 نسمة. وتحتل فاس ومراكش اللتان تضمان على التوالي 100.000 و 55.000 نسمة، رأس القائمة. وبعدهما تأتي من ضمن أهم المدن الرباط-سلا (35.000) ومكناس وطنجة وتطوان والدار البيضاء التي تضم ما بين 20.000 و25.000 من السكان.
وما دام العدد الإجمالي لسكان المغرب لم يكن معروفا في ذلك الوقت، والتقديرات الأكثر معقولية تتراوح بين 4 و7 ملايين، أي بين الواحد وضعفه فإنه من الصعب تحديد نسبة سكان الحواضـر المئوية، التي يحتمل أنها كانت ضعيفة[10] 10.
وكانت المدن تضم المثقفين، والموظفين، والتجار الذين يخزنون في الفنادق البضائع المستوردة، كالمنتوجات الحريرية والأقمشة القطنية والشمـوع والشاي والسكر، كما كانت تضم البقالين والحرفيين الذين يشتغلون بالجلد والصوف والخشب والحديد والنحاس، والذين يشكلون مع عائلاتهم أكثـر من ثلث سكان المدن. وأخيرا، هناك كتلة غير قارة من القرويين. وقد بقـي تأثير المدن على البلاد هاما رغم ضعفها.
وقد حافظت بعض المبادلات والروابط على نوع من الكثافة، إذ استمرت حركة السكان والبضائع بين مختلف المناطق. وكان القرويون، رغم اقتصادهـم، يذهبون إلى السوق، وهي توجد في الهواء الطليق على امتداد الطرق في المناطق الزراعية الغنية أو في الجبال، لبيع فائض إنتاجهـم، وشراء المنتوجـات هم في حاجة إليها. وكانت الأسواق الأكثر رواجا، توجد في منطقة التقاء مناطق مختلفة ومتكاملة: سهـول وهضاب وجبـال، أو بجانب طرق الجنوب الكبيرة، وكان تواجدها قرب ضريح أو زاوية يزيد من أهميتها، كما هو الحال بالنسبة لأبي الجعد

---

[10] 10- راجع فيما يخص مدينة فاس:
Sur la ville de Fès : Cf. Roger LETOURNEAU : Fès avant le Protectorat. Casablanca 1949.
وبصدد عدد السكان أخذنا بعين الاعتبار المعلومات التي يقدمها:
Pour les chiffres de la population nous avons tenu comte des indications données par Joseph CANAL : Géographie générale. Paris 1902, p. 100 ; - Le docteur WEISGERBER : Au seuil du Maroc moderne. Paris 1947 : - J.L. MIEGE : Note sur l'artisanat marocain en 1870. B.E.S., 3° trim. 1951, p. 91 ; -A. BERNARD : Le Maroc. Paris 1913.

وبني ملال بتادلة مثلا، حيث كان يتوافد عليهما بربر الأطلس المتوسط: أغبالا وواويزغت ودمنات التي لهــا علاقة بأسواق واد العبيد الأعلى المحلية، وكذا أسواق دكالة وعبدة والغرب، التي كان سوق الأربعاء، وسوق الخميس، أهمها، وهنا يختلط تجار المدن بالقرويين وبسكان الجبال، وكانت علاقتهم منتظمة مع قبائل البوادي المجاورة التي كان وسطاؤهم يجوبونها من أجل بيع منتجات الصناعة التقليديــة والأقمشة القطنية، وشراء الحبوب والماشية والصوف والجلد والفحم الخشبي.

وكان بإمكان تلك العلاقات أن تكون ذات بعد أكبر. إذ أن التجار كانوا ينقلون البضائع إلى أسواق الغرب، من العرائش والقصر وسلا أو فاس، ويقــول ج بوريلي: "لا يمكن تجاهل أهمية هذه الأسواق البدوية، لا على المستوى الاقتصادي فحسب، بل وكذلك على المستوى السياسي. وقد أدت بالضرورة هذه اللقاءات الدورية التي تقويها علاقات الضيافة مثل "الزطاطة" [*]إلى اندماج المجموعات التي تتردد على الأسواق المجاورة" (ج بوريلي: "الإتنوغرافية المغربية" باريس 1932 ص 216 بالفرنسية).

وقد حافظت بعض التيارات التجارية الكبرى على استمرارها كبقايا للعلاقات القديمة مع السودان عن طريق تافيلالت، ومع الجزائر ومصر، ومع أوروبا عبر مراسي طنجة والعرائش والصويرة. وكان تجار فاس الاثرياء هم الذين يحافضون عليها، وذلك لاستقرار بعض أفراد عائلاتهم في المدن المغربية الرئيسية وفي المراسي، كما نجدهم في الجزائر والسنغال، وفي مصـــر وانجلترا[11] 11.

----

[*]الزطاطة: نسبة إلى الزطاط، وهو مصطلح مغربي قديم، يشير إلى النظام الخاص، الذي كانت تسلكه القبائل المغربية، لحماية المسافرين والقوافل، أثناء عبور أرض القبيلة، وذلك بمرافقة المسافرين من "نزالة" إلى أخرى. وتكون الزطاطة إما بأمر المخزن، فتعاقب القبيلة في حالة تعرض المسافرين للنهب، أو بمقابل مادي تدفعه قافلة التجار أو المسافر، أو بدون مقابل كعلامة من علامات التقدير وحسن الضيافة، وهذه الحالة الأخيرة، هي التي يشير إليها المؤلف.
والزطاط في إحدى اللغات الأمازيغية، هي المكوك المستعمل في منول النسيج.
المترجمان

وبطبيعة الحال كان حجم التجارة الخارجية ضعيفا، إذ كان يصل إلى خمسة عشر مليون فرنك ذهبي سنة 1848، تسعة ملايين منها في الصادرات، وستة ملايين في الاستيراد. "أنظر كايي: تفاصيل حول التجارة المغربية منذ قرن مضى". النشرة الاقتصادية والاجتماعية، العدد 45، الفصل الأول من سنة 1950).

وقد بقي جهاز المبادلات والمواصلات في مستوى الوسائل التقنية وحجــم المبادلات. إذ كانت المراسي مجرد أحواض لا يمكن للبواخر أن ترسو فيها، نظرا لاضطراب البحر، أو بسبب الأمواج العالية.

وبما أن النقل كان يتم على ظهر البهائم مثل الحميــر والبغـــال والجمـــال، ونظرا لغياب استعمال العجلة، فإن الطريق لم تكن موجودة. لكن كانت هناك طرق غير معبدة تربط المراسي بالمدن، وتؤدي إلى وجدة وتافيلالت، والتي نصب المخزن على امتدادها قصبات ونزالات أو دواوير محروسة، حيث كانت القوافل تقضي ليلتها في مأمن، بمقابل بسيط" (ويزجربـــر: ص 107).

هذا حقا، معالم الاقتصـــــاد العتيـــق. ولكن، توجد مع ذلك، ظاهرة تثير انتباه الملاحظ، وهي وجود شبكة متشعبة من المســـالك التي تقطعها بعض طرق المبادلات الكبرى. وقد ساهمت

---

[11] 11- أنظر: Letournaeu ، مصدر مذكور، ص 421 – 424،

هذه المسالك المحلية، في تيسير الاتصال بين الناس، مما يبرهن على وجود سوق داخلية، تحافظ، على الرغـــم مما توحي به المظاهر، على تماسك عميق للأمة المغربية.
وقد كانت المؤسسات والتصورات السياسية تعكس هذه الأشكال من الاقتصاد، المبني على الزراعة والحياة الرعوية والصناعة التقليدية والنشاط التجاري.

3- التنظيـــم

كان السلطان يحكم جميع القبائل والمدن، وكانت سلطته مطلقة. وباعتبـاره سليل البيت النبوي، فإن كل السلـط كانت بين يديـه. فباسمه تلقى خطبة الجمعة والأعياد، وكان بمثابة حامي للملة والدين، عليه أن يحـرص على احترام تعاليم الشريعة الإسلامية، والمشرع الذي يبلور إرادته عبر ظهائر يمكن أن تكون نصوصا تشريعية أو مراسيم أو نصوصا تنظيمية، لكن مع الحرص على ألاّ يمس في ذلك، بتعاليم القرآن الأساسية.
وبصفته المتحكم في السلطة التنفيذية، كان من واجبه الحفاظ على الأمـن والسهر على المصالح العمومية وعلى الإدارة الحسنة لممتلكات الأحباس، التي كانت مداخيلها تصرف على الأعمال الخيرية والمؤسسات التعليمية، وعلى صيانة ممتلكات الأوقاف ذاتها.
وكان يساعد السلطان في ذلك، "موالين الكميـة" المكلفين بشؤون البلاط، و"موالين الشكارة" موزعين عبر وزارات مكلفة بأموال الدولة.
كما كان يفوض صلاحياته القضائية إلى القضاة، ويعين القواد وعمال القبائل أو المدن، والذين يسهرون على التسيير الإداري، وعلى الحفـاظ علـى الأمن، وعلى جبي الضرائب، وضمان العدل مدنيا كان أم جنائيا. وكـان في متناوله أن ينزل إلى الحضيض، أولائك الذين عمل على رفعهم إلى القمة. فكانت الحكومة ممركزة، وهذا التمركز يعتمد على المؤسسة القائدية.
وقد سبق لنا أن أبرزنا مواطن ضعف الحكم، الذي هو حكم مطلق نظريـا، لكنه مهدد بمتطلبات القبائل العسكرية، وبمطامح أفراد العائلة المالكة، وبأطماع عمال الأقاليم ورؤساء الزوايا.
غير أن سلطة السلطـان تدعمت، على ما يبدو، خلال القرن التاسع عشر. إذ أن أزمات الخلافـة، التي كانت تحرك جميع القوى المناوئة، توقفت، وبموت السلطان، كان يخلفه من عينه هذا الأخير بدون مشكل. والسلاطين الثلاثة الذين تحكموا في مصير البلاد خلال هذا القرن، في شروط أصبحت مع التدخل الأوروبي صعبة، هم مولاي عبد الرحمان (1822 – 1859) وسيدي محمد (1859 – 1873) ومولاي الحسن (1873 – 1894).
لقد تنوعت المهام الوزارية: فهناك الصدر الأعظم المكلف بالشؤون الداخلية والذي يخضع له القواد، ووزير الحرب (العلاّف) المكلف بمراقبة عـدد الجنود وبتأدية رواتبهم، ووزير المالية (أمين الأمناء)، وكاتب الشكايـات الذي، بتحوله إلى قاضي القضاة، أصبح يقوم بمهام وزير العدل. ومن أجل إجراء المفاوضات التي أصبحت متعددة مع الممثلين الأجانب، أنشـأ سيدي محمد وظيفة وزير البحر، المكلف بالشؤون الخارجيـة، لكنه في الواقع، لم يكن أكثر من موظف مكلف بضمان الاتصال بالسلك الدبلوماسي المقيم بطنجة.
وكان الكتاب، يساعدون هؤلاء الموظفين السامين في أعمالهم. ولم يفـت المؤرخين أن يصفوا الاطار المثير، الذي كان يشتغل فيه أولائك الوزراء، أي "بنيقات" القصر، وسط المخدات، والطاولات الواطئة للكتابة، والصناديق وأن جاذبية هذا الإطار المثير، دفعت حكومة الحماية، التي كانـت تدعي تحديث المؤسسات، إلى الحفاظ عليها بدرجة كبيـرة، لكي لا تحدث أي خلل في

العادات. "كان القـــواد والزعماء الدينيـــون، الذين يأتون إلى "بنيقة" المخزن، قد تعودوا على رؤية الوزير محاطـــا بكتابه علــــى شكل نصف دائرة، يشتغلون حسب العادة القديمة. واما إذا دخلوا إلى المكاتب المجهزة بالطريقة الأوروبية، فإنهم سيشعرون وكأن المخزن القديـم لم يبق له أثر، وأنهم أمام جهاز غريب عنهم، حيث لا يلعب فيه أبناء دينهـــــــم، إلاّ دورا ثانويا"[12] 12.

غير أن هذه الإدارة، رغم أنها غريبة عن تصوراتنا، والتي كان بإمكان أسلوبها وطرقها، أن تتغير لو لم يتم العمل على تجميدها، كانت في تلك المرحلة قابلة للاستمرار وللاكتمال، حيث تكون موظفون حكوميون ذوو تجربة، كانوا ينتقون من بين رؤساء قبائل الكيش، ومن بين العائلات البورجوازية الكبيرة بطريقة متزايدة.

وكانت مختلف العائدات تغذي المالية، التي كانت سليمة وحسنة التسييــــر[13] 13. فالزكاة وهي ضريبة شرعية أطلا، كانت تفرض على الماشية والأموال بنسبة 2,5 % تقريبا من الرأسمال، وعلى المحاصيل والثمار بنسبة 10 % من الدخل. أمّا "النايْبة" وهي ذات نسبة متغيرة، فقد كانت مساهمة حربية يؤديها القبائل التي كانت معفاة من الخدمة العسكرية. وتنضاف إلى هذه العائدات، الهدايا التي تقدمها المدن والقبائل إلى السلطـــان بمناسبة الأعياد الدينية الكبرى، وكذا الجزية، وهي ضريبة يؤدسها اليهود الذين لا يخضعون للزكاة. وأخيرا الضرائب التجارية، التي يعتبرها الفقهاء غير شرعيـة. وقد اصطدمت جباية هذه الضرائب الأخيرة، بمصاعب فعلية، مرات متكررة، لكنها كانت بنسب جيدة واستمر جبيتها بانتظام خلال القرن الثامن عشر، وهذه الضرائب هي "المكوس" أو "المستفـادات"، وهي تتعلق بحقـــوق السوق والمعاملات وحقوق الجمرك.

ولم تكن هناك ميزانية ولا خزينة واحدة، بل ثلاثة صناديق. إلاّ أن أهميتهـا، عمليا، كانت ضئيلة. أمّا المحاسبة فكانت دقيقة، ووضعية الخزينة كانت معدة كذلك بدقة. أمّا مركزة الأموال، وتسيير الصناديــــق الماليـــة، وسير المحاسبة، فقد أسندت للأمناء، تحت مراقبة وزير المالية. هؤلاء، الأمنـــاء كانوا يعينون قديما من بين تجار تطوان وسلا والرباط الأثرياء، وفيما بعد، أصبح معظمهم من تجار فاس.

وقد كتب السيد روبني مارشال RENE MARCHAL : "إن هذا النظام في الحقيقة، رغم نواقصه، أعطى نتائج ممتازة، بقدر ما كانت الدولة مسيرة بتقشف. لكن، عندما جاءت إصلاحات السلطان عبد العزيز الباهظة، انهار هذا النظام برمته" (نفس المصدر السابق، ص 6).

لكن قاعدة الضريبة وجباية الضرائب المباشرة التي كانت مخولة للقواد الذين كانوا يتمتعون، فوق ذلك، بالسلطة الإدارية والقضائيـــة، كانت في غالب الأحيان عرضة لتجاوزات خطيرة، وقد ساعد نظام الحماية على استمرارية وتدعيم بعض هذه التجاوزات.

غير أن سلطة السلطان، لم تكن تشمل البلاد كلها، ولم يكن لها نفس الطابع، ولا نفس الفعالية.

---

[12] -12 H. GAILLARD : La réorganisation du gouvernement marocain. Paris 1916, p. 13.

[13] - 13. أنظر:
Cf. René MARCHAL : *Précis de législation financière marocaine. Rabat 1948.* notamment l'historique du budget chérifien, page 5 et suivantes, - les anciens impôts, p. 71 et suivantes.

فالمناطق التي كانت أكثر خضوعا للسلطان، والمعروفة بـ"بلاد المخزن"، تشمل السهول والهضاب الأطلسية الجنوبية، والممرات والطرق الكبرى المؤدية إلى وجدة وتافيلالت. وكانت تشمل إلى جانب ذلك أهم المدن وأكثر الأسواق رواجا، وفيها تقيم البورجوازية ذات النفوذ الأكبر، وأعيان القبائل المهتمين بالمبادلات التي تدر عليهم أرباحا طائلة بفضل الضرائب المتعددة التي يجبونها.

أمّا كتلة الجبـــال، فكانت دائما عسيرة الاختراق. وشكلت منذ القرن السادس عشر "بلاد السيبـــة"، حيث كانت القبائل ترفض أداء الضرائب، ونادرا ما كانت هذه القبائـــــل عدوانية، لكنها تدافع عن نفسها حين تأتي قوات السلطان لتطالبها بالضريبة.

وتتغير رقعة "بلاد السيبة" حسب قوة ودينامية السلطـــان. فبفضل جيش العبيد، كاد السلطان مولاى اسماعيل أن يخضعها نهائيا، لكن عمله لم يكن حاسمـــــا، لأنه لم يرتبط بإنجازات اقتصادية، من شأنها أن تربط بكيفية أوثق، مصالح سكان الجبال، بمصالح سكان السهول.

غير أن سكان الجبال، بالمقابل، يعترفون بسلطة السلطان الدينية، وكانـــوا يقيمون خطبة الجمعة والعيدين باسمه، ويعترفون أحيانا، بأحد أعيانـــه كممثل للمخزن، ويؤدون بعض الضرائي، وخصوصا، حيث تتوغل السلطـــة المخزنية بواسطة تجار المدن في الأودية والممرات، مثل ما حدث في بعض مناطق الريف والأطلس الكبير.

وكانوا كلهم يترددون على أسواق السفح، حيث يلتقون بالفلاحين والحضريين. كما أنهم لا يتأخرون عن إمداد السلطـــان بإعانات مالية وبمجموعة من المحاربين، حين تكون البلاد مهددة (أنظر ويزجربر. ص 39 والتي تليها). وكان من البديهي لديهم، أنهم مرتبطون بالمملكـــة الشريفـــة، التي كانت جبالهم دائما جزءا منها، لهذا، استقرت صورة مغرب ينقسم إلى "بلاد المخزن" و"بلاد السيبة". فالمؤرخـــون يلحون على هذا التقسيـــم، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تحديد مضمون "بلاد السيبة": فهم يتحدثون عنهـــا باعتبارها بلاد العصيان والانشقاق، في حين ان هذه "البلاد" لم تكـــن تطعن في مشروعية السلطان، ويتحدثون عنها باعتبارها منطقة أجنبية. بينما كان سكانها يساهمون بكل قواهم في الدفاع عن البلاد كلما تعرض استقلالها للخطر.

لكن هذا التصنيف الثنائي المبسط والمعبر، رغم أنه يقدم بشكل خـــاطئ، ساعد على تغذية الفكرة القائلة بأن المغرب كان مفككا، وغير موحد.

الفصل الخامس

المغرب في النصف الثاني من القرن 19

شهد النصف الثاني من القرن التاســـع عشر، أحداثا بالغة الأهميـــة. فقـــد كاد المغرب أن يفقد استقلاله، لكنه استطاع تجنب ذلك، حيث دخل في علاقات مع أوربا الرأسمالية، مما أعطى دفعة ووتيرة جديدتين للاقتصاد المغربي، وللسياسة المخزنية.

1- التغلغل الأوربي[14]

تعددت الأطماع حول المغرب. وكانت أكثرها ضراوة، تلك التي كانت لدى فرنسا التي تحتل الجزائر، واسبانيا التي تحتل سبتـة ومليلية، وهكذا تعاقبت الغارات الفرنسية على التراب المغربي خلال الفترة الممتدة من سنة 1844 إلى سنة 1870م. فبعد أن سحقت حكومة "لويس فليب"، جيوش السلطان عبد الرحمان في معركة اسلي على يد "بيجو" BUGEAUD، وقصفت طنجة واحتلت جزيرة الصويـرة، قامت بفرض اتفاقية طنجـــة (10 سبتمبـــر 1844)، التي التــــزم فيها السلطــــان بعدم مساندة الأمير عبد القادر، ومعاهدة لالـــة مغنية (مـــاي 1845)، التي رسمت الحدود بين البلدين فكانت بنودها غامضة أكثر من أية معاهدة أخرى، فقد اقتصر التحديد فيما البحر و"تانييت ساسي"، على تعداد بعض الأماكن التي تفصيل بين الدولتين. إذ يقول البند الأول، أن الحدود "سوف لن تعين بلأحجار". ويضيف البند الثاني: ان تعداد هذه الأماكــــن كاف "لدرجـــة ان هذه الحدود أصبحت بنفس وضوح وبداهة خط مسطر". ويقول البند الرابـع: "لا يمكن اقامة حدود ترابية في الصحراء بين البلدين، نظرا لأن الأرض لا تحرث..." وهكذا تم تعداد القبائل التابعة لهـــــذا البلد وذاك. كمـــا اتفق الطرفان المتعاقدان على حقهما في متابعة القبائل التابعة لسلطتهما في هذه "الأرض العازلة"، لكن، "دون المساس بالقبائل الأخرى". وبموجب هذا الحق الواسع جدا للمتابعة، قاد الجنرال دومرتنبرى DE MARTEMPRA حملة عسكرية ضد سكان جبال بني يزناسن سنة 1859. كما لاحق الخنرال ويمفن WIMPFEN اولاد سيدي الشيخ المتمردين، فيما بين 1864 و1870.

وقد طالب السلطـــان مولاى الحســـن فيما بعد، بتعيين خط الحدود، لكن، يظهر كما يقول هوسير HAUSER "ان الممثلين الفرنسيين تجاهلوا مقترحات تعيين حدود سنة 1845. فقد كانت مصلحة فرنسا تقتضي المحافظة على الغموض القائم" –("من الليبرالية إلى الامبريالية"، ص 243).

---

[14] راجع:

Cf : Dans la collection « Peuples et civilisations » : *du libéralisme à l'impérialisme* (1860-1878), t. XVII, par H. HAUSER, MAURAIN et Benaerts, Paris 1939. …*L'essor industriel et l'impérialisme colonial* (1878-1904), t XVIII, par M. Beaumont, Paris 1937. - Les textes intéressant le Maroc sont publiés par P. L. RIVIER : *Traité, codes et lois du Maroc*, t, I : Accords internationaux. Paris 1924.

أما اسبانيا، فلم تبق مكتوفة الأيدي، اذ قام جيش مكون من 50.000 جنـــدي باحتلال تطوان سنة 59-1860، وعاى اثر هذا طلبت تعويضات حربية بمقدار 20 مليون دورو (100 مليون فرنك)[15] 15. وقد تم اداؤها في ظرف سنتين بفضل قرض البنوك الانجليزية رهنا على مدخول الجمارك الشريفة.

وترجع هذه المساعدة إلى موقف انجلتــــــرا التي كانت تراقب بحـــذر المشاريــــع الفرنسية والاسبانية. فممثلوها الدبيلوماسيــــون هم الذين أوقفوا الحكومــــــة الفرنسية التي كانت تطمح، بعد معركة اسلـــي، إلى تحديد حدود الجزائر عند واد ملوية، كما أوقفوا الحكومة الاسبانية سنة 1860 التي اضطرت إلى توقيف زحف جيشها نحو طنجة، وإخلاء تطـــوان. ذلك ان همها الكبير كان يتمثل في منع اقامة أية دولة قومية أمام جبل طارق. وان عدم اهتمامها الظاهري بالمغرب مكنها من اكتساب نفوذ متفوق ستوظفه وفقا لمصالحها الاقتصادية.
اضافة إلى هذا، فقد اهتمت دول أوربا الرأسمالية في الفترة الممتـــــدة من 1840- 1880 قبل كل شيء آخر، بفتح أسواق لمنتجاتها. ففي المغرب، كما في الصين، تم فرض معاهدات تجارية، بعد الحملات العسكرية، وهي معاهدات لا متكافئة، لا تفتح المراسي أمام الدول العظمـــــــــــى الموقعة عليها فحسب، بل تفرض كذالك اعطاء امتيازات باهضة، للتجار الأجانب.
وإلى حدود بداية القرن التاسع عشر، كانت جميع معاهدات "السلم والصداقة" المبرمة من طرف المغرب تقضي التعامل بالمثل بين دول متساوية دات سيادة. إلا أن مضمون هذه المعاهدات تغير فيما بعد.
وهكذا ثم ادخال بنذ "الأمة ذات الأفضلية" بشكل دائم، مما سمــــح للدولة الأجنبية الموقعة عليها بالتمتع بامتيازات من جميع الأنواع التي كان بالامكان منحها فيما بعد لدول أخرى. وقد سمح هذا البند لجميـــع الدول العظمى التي عقدت معاهدات مع المملكة الشريفة بالتمتع بما نصت عليه الاتفاقيات الانجليزية-المغربية بتاريخ 9 ديسمبر 1856. وكانت لهذه الاتفاقيات أهمية بالغة جدا.
أما على الصعيد التجاري فكانت الاتفاقيات تقيم الحرية المطلقة للمبادرلات وتلغي احتكارات السلطان. وتقيم حقوقا جمركية بنسبة 10 % من قيمة المنتوج عند الاستيراد، وبنسبة "خاصة"[16] 16 عند التصدير. وهكذا اصبحت البلاد مفتوحة أمام منتوجات ونشاط التجـــار الأجانب. غير أن السلطان قد احتفظ لنفسه باحتكار شراء وبيع التبغ والكيف، وبحق مراقبة استيراد الكبريت والبارود والأسلحة والمؤونة، وبحقه في منع خروج بعض المنتوجات مثل الصوف والحبوب.

كما ادخلت هذه الاتفاقيات تحولات خطيــــــرة على سلطات القناصلة. إذ، بينما كان القنصلة يدافعون، حسب الاعراف المعمول بها، عن مصالح جالياتهم في المراسي المسموح لهم بالاقامة فيها، ويفصلون فقط في الخلافـــات التي تنشب بينهم، ادخلت معاهدة 9 ديسمبر 1856 تجديدا خطيــــرا. حيث مددت صلاحيات القناصلة للنزاعات التي يمكنهـــا أن تبرز بين رعايا ملك انجلترا ورعايا السلطان. وهكذا أصبحت القضايا تسحب من القضاء المحلي لفائدة القضاء القنصلي، كلما كان أجنبي ما، طرفا فيها.
اضافة إلى ذلك، كان التجار الأجانب معفون من جميع الضرائب والرسوم باستثناء الحقوق

---

[15] . 20 مليارا من فرنكات سنة 1956.
[16] 16. أي متغيرة حسب المتوج.

الجمركية. بل، وقد تم توسيع الامتيازان الجنائية والحماية القنصلية لتشمل بعض المغاربة، من موظفين في القنصليات وممثلين قنصليين في المدن الداخلية، وسماسرة دور التجارة والشركاء الفلاحيين، وذلك بناء على الاتفاقية الفرنسية-المغربية الموقعة يوم 17 غشت 1863 والتي تم تحويلها بعد يومين إلى معاهدة دولية، حيث انضم اليها عدد كبير من الدول العظمى (سردينيا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة).

وعلى هذا النحو، أصبحت قوانين البلاد لا تطال بعض المغاربة، ويشكل هؤلاء بفضل الحصانة التي يتمتعون بها، عملاء لتغلغل القوى الأجنبية.

2- عهد مولاى الحسن (1873-1894) ووصاية بأحماد (1896-1900)

وسمح نظام الحمايات القنصلية، بتجاوزات خطيرة وأصبح محط متاجرة فعلية. فكان الاوربيون يبيعون الحماية. ثم يستغلونها في ابتزاز المحميين عن طريق تحديدهم بسحبها منهم. فتضاعفت شكايات المخزن وحاول مولاى الحسن جاهدا، أن يتراجع عن هذا الامتياز الذي كان الفرنسيون والاسبان خاصة. هم المستفيدون منه. وفي هذا الإطار انعقد مؤتمر مدريد سنة 1880. لكن تم الحفاظ على نظام الحماية. وأصبح خاضعا لقوانين دقيقة ومتماثلة، وتم توسيع تطبيقه. لتستفيد منه جميع الدول العظمى المشاركة في المؤتمر: فرنسا، المانيا، النمسا، المجر، بلجيكا، الدانمارك، اسبانيا، انجلترا، ايطاليا، هولاندا، البرتغال، السويد، الولايات المتحدة الامريكية. وتم كذلك، التنصيص على أنه من حق الأجانب، اقتناء ممتلكات عقارية بترخيص من المخزن (المادة: 11)، وعليهم أداء حقوق الأبواب، وضريبة جديدة تحمل اسم الترتيب. وتقول (المادة 12) بهذا الصدد: "وستكون طبيعة ونمط وتاريخ ونسبة هذه الضريبة، موضع تنظيم خاص بين ممثلي الدول العظمى ووزير خارجية جلالة الملك الشريفة".

إلا أنه لم يتم احترام جميع نصوص المعاهدة. فالترتيب لم يتم إحداثه بعد، والأجانب وزبناؤهم ظلوا لا يؤدون أي ضريبة، وقد قلص مولاى الحسن، إلى أقصى حد، من تطبيق حق الحماية، ورفض إعطاء أي ترخيص للأجانب بشراء الملكيات. ولو تم إعطاء هذه الترخيصات لأدت إلى سلب اجزاء من التراب الوطني نتيجة الامتيازات التي يحظى بها الأوربيون .

لقد تمكن مولاى الحسن بفضل يقضته وحزمه، من أن يحصر أو يزيح المخاطر التي كانت تتعرض لها مملكته، نتيجة لبعض بنود الاتفاقيات المفروضة عليه. كما استطاع ان يفشل الآمال التي كان البريطانيون يعقدونها حوالي سنة 1890 بفرض حمايتهم على جزء من المغرب. وقد قرر كذلك تحديث جيشه وإنشاء ترسانة عسكرية، لكي يتمكن من الصمود أمام الجيوش الأوربية. وقد عمل المولى الحسن على استقدام مدربين عسكريين فرنسيين واسبانيين وألمانيين وانجليزيين، وتقنين ايطاليين تجنبا للوقوع تحت هيمنة دولة عظمى واحدة. وأشأ هؤلاء التقنيون مصنعا للسلاح اسمه "دار المكينة" سنة 1888، وجهزوه بمعدات قوية (أنظر لوتورنو، المصدر المذكور – ص 353). وأرسل السلطان بعثات من الشباب إلى أوربا، بقصد دراسة المناهج العصرية، كما نظم "مدرسة للمهندسين". وهو الذي اشترى البواخر الأربعة التي كونت الأسطول المغربي سنة 1900، وهي ثلاث سفن صغيرة للشحن، وراد صغير يحمل اسم "البشير" (أنظر: الدكتور ويزجرير – ص 84).

كما ساعد السلطان على تطوير العلاقات التجارية، فارتفع نشاطها في عهده[17] 17.

وفي سنة 1878، زار مرسى الدار البيضاء، وأمر بتنفيذ بعض الإصلاحات.
أما عدد الأوربيين فقد تعاظم، إذ تضاعف ثلاث مرات فيما بين مرحلة 75 – 1880 ومرحلة 5 – 1904، في مراسي العرائش والرباط والجديدة والصويرة وآسفي والدار البيضاء، منتقلا من 500 تقريبـــــا إلى 1500. وقد قدر الدكتور ويزجرير عدد الأوربيين الموجودين بالمغرب ب 5.000 (ص24). كما انتقلت قيمة المبادلات من 15 مليون فرنك سنة 1848 إلى 37.4 مليون سنة 1883 وإلى 85 مليون فرنك سنة 1900. أي تضاعفت خمس مرات خلال نصف قرن[18] 18. وقد عرفت مادة السكر، أكبر زيادة من ضمن المواد المستوردة. حيث أن الكمية المشتراة، التي كانت تبلغ 240.000 كلغ، كمعدل سنوي خلال فترة 30-1855، وصلت سنة 1900 إلى 17 مليون كلغ. ويرجع السبب من هذا الارتفاع القوي إلى ارتفاع واردات الشاي من طرف ثلاث شركات انجليزية. لا يمكننا تحديدها بدقة.

وكانت التجارة الخارجية تتم خاصة عبر الطريق البحري، بينما ظلت المبادلات البرية مع الجزائر محدودة نسبيا. وكانت ثمان مراسي مفتوحة للتجارة. لكن الأولوية انتقلت تدريجيا من الصويرة سنة 1850 إلى طنجة حوالي سنة 1880، ثم إلى الدار البيضاء حوالي سنة 1900، التي أصبح نموها، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حدثـــا جديرا بالإشارة. فبينما كانت مجرد بلدة صغيرة تضم قرابة ألف نسمة سنة 1830، حين فتحت مرساها للتجارة، أصبحت في نهاية القرن تضم من 20 إلى 25 ألف نسمة. وتقوم بربع قيمة التجارة الخارجية المغربية. وكانت الخطوط البحرية المنتظمـــة، من بواخر بخارية بريطانية (FOR WOOD) وألمانية (OLDENBOURG-PORTUGTESCHE) وفرنسية (COMPAGNIE PAQUET) تربط ميناء الدار البيضاء والموانئ الأخرى للساحل الأطلسي، بجبل طارق ولندن وهمبورغ ومرسيليا وكانت شركة باكي من أقدم الشركات ومن أكثرها نفوذا، وذلك نظرا للتسهيلات التي تعطيها للتجار المغاربة في مجال القرض. وكذا القروض التي كانت تمنحها للسلطان. وكانت الشركات الفرنسية تهيمن على تجارة الصوف والسكر. وكان نشاط الوسطاء من التجار الفاسيين واليهود والاوربيين المستقرين بالمدينة يمتد إلى حدود تادلة، بل ويتعداها.

وفيما يخص التجارة الخارجية في مجملها، احتلت انجلترا المرتبة الأولى، حيث أنها كانت تسيطر على سوق الأقمشة القطنية والشاي. وفـــــي سنة 1900 باعت للمغرب ما قيمته 22 مليون فرنك. واشترت منه 12.7 مليون فرنك. بينما تأتي فرنسا مع الجزائر في المرتبة الثانية ب 10.4

---

[17] 17. تم الاعتماد من اجل اثبات اقامة الأوروبيين في مغرب النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونشاطهم ومنافستهم التجارية، على الوثائق والأعمال التالية:
: Joseph CANAL : op. cité ; Camille FIDEL : Les intérêts économiques de la France au Maroc. Paris 1903 ; A. BERNARD : Une mission au Maroc (Rapport). Paris 1904. Mais surtout les travaux de J.L. MIEGE : « Le commerce du sucre à Casablanca à la fin du XIX° siècle », in Bulletin économique et social du Maroc (B.E.S. 1° oct. 1952, p. 248), « Le commerce marocain des laines au XIX° siècle » (B.E.S, mars 1954, p. 212), Les Européens à Casablanca, 1856-1906 (en collaboration avec Eugène HUGHES), Paris 1954.

[18] . بفرنكات سنة 1956: ثلاث مليارات سنة 1848. 7.5 مليارات سنة 1883 و18 مليارا في 1900.

مليون فرنك. في الواردات و9 مليون فرنك في الصادرات، وإذا كانت فرنسا تشتري الحبوب والمواشي (أكباش الجزائر)، وإذا كانت تبيع الأنسجة الحريرية والشموع والعقاقير، فإن قاعدة المبادلات كانت هي الصوف والسكر. وكان صناع الصوف الفرنسيون يشترون 45% من الصوف المغربي المصدر، بينما كانت معامل السكر الفرنسية وخاصة مصفات سان-لوي (SANT-LOUIS) بمرسيليا، منذ نشأتها سنة 1867 تغطي مجمل واردات المغرب تقريبا.

لكن كان على انكلترا وفرنسا أن يأخذان بعين الاعتبار المنافسة الألمانية التي ازدادت حدة مع الأيام. وفي سنة 1886، قاد الأستاذ جناش (JANNASCH) مدير "EXPORT-BANK" حملة تجارية على الشواطئ المغربية و"القيت السفينة كولوطوب "GOLOTOP" مرساها في شهر مارس بميناء الدار البيضاء وكانت عبارة عن معرض عائم. يضم نماذج من المنتوجات الألمانية وتقوم بتقديمها بعثة اقتصادية اهتمت بالإضافة إلى ذلك باستطلاع السوق. وربط علاقات مع التجار المغاربة ... وقد انعكست نتائج ذلك على التجارة. وتعمير المدينة..." مييج (MIEGE ص 26). وهكذا استقرت شركات ألمانية في المراسي المغربية. وبدأت تشتري الحبوب وثلث إنتاج الصوف، وتبيع السكر، وخاصة العقاقير، وبهذا احتلت ألمانيا المرتبة الثالثة من بين مموني المغرب.

وهكذا بدأت تيارات الحياة الأوربية الكبرى تنفذ إلى المغرب وتجتذبه. وأول نتيجة لهذا المجهود التحديثي، كانت ازدياد قوة وسلطة السلطـــان علـــى قواده وقبائله، لأنه لم يعد بمقدور أي أحد، مواجهة البنادق ذات الطلقــات السريعة التي يملكها جيشه ونيران مدفعيته، حيث يتم استعمالها بشكل لائق وبالتالي "فحركات" مولى الحسن غير المنقطعة، لم تكن مجرد مجهودات تتكرر بدون جدوى، من أجل فرض احترام السلطة السلطانية، بـــــل إنها تبدو، على العكس من ذلك، كتعبير عن رغبة حازمة في تحويل هذه السلطة التي لا ينازع فيها أحد، إلى سلطة فعلية.

لقد ظل المؤرخون والسياسيون والصحفيون يرددون، أن المغرب قد عمته الفوضى في نهاية القرن التاسع عشر، وأنه يشهد تمزقا قويا، وذلك مـــن أجل تقديم الاحتلال الفرنسي، فيما بعد، على أنه نابع من العنايـــة الإلهيـة وكـ"امتياز غير منتظر"[19] 19 بالنسبة للسلالة العلوية وللشعب المغربي. وهذا ما دافع عنه، بصفة خاصة، المارشال جوان. خاصة في خطابه الاستقبالي بالاكاديمية الفرنسية يوم 26 يونيو 1953 وكذا السيد طيراس (TERRASSE) في كتابه "تاريخ المغرب".

ويمكن أن نرد في الحال على هذه الأطروحات: فحتى إذا افترضنا، جـدلا أن المغرب كان ممزقا في هذه الفترة بالنزاعات الداخلية، وهذا افتراض يتعارض بوضوح مع الحقيقة التاريخية فإن أمر حل هذه النزاعـــــــــات يرجع للمغاربة وحدهم.

إلا أن هناك مؤرخين آخرين – الذين لم يتم التعريف عمدا بشهادتهم حـول هذه النقطة – قد اقتربوا أكثر من الحقيقة. فالسادة رونوفال (RENOUVIN) وبريكلن (PRECLIN) وهاردي (HARDY) يشيرون في كتابهـــم "السلم المسلح والحرب الكبرى" (مجموعة كليو، ص 327) إلـــى أن المغرب خلال القرن التاسع عشر "كان ... يمتلك بنية سياسية حافظت، رغم بعض مظاهر الفوضى العابرة، على صلابة فعلية". وهذا ما كان يقوله اليوطي نفسه سنة 1916ك "في

[19]. Terrasse، المصدر المذكور، ص 405.

المغرب، وجدنا أنفسنا أمام مملكة عريقة ومستقلة، غيورة إلى أقصى حد على استقلالها، متمردة على جميع أنواع الإخضاع والتي إلى حدود هذه السنين الأخيرة كانت تظهر بمظهر الدولـــة القائمة بذاتها، بتراتب موظفيها وبممثليها في الخارج، وبهيئاتها الاجتماعيـــة..."

والواقع أن الحدث الذي يبرز في تاريخ المغرب باستمرار، هو وحدته الفعلية والعميقة التي تعبر عنها حيوية شعوره الوطني وهيبة عاهله، هذا بالرغم من تنوع المغرب وتبايناته.

فقد كان مغرب السلطان مولاى الحسن يبرز بـ"مظهر جد وقور" (وولترهاريس WALTER B. HARAIS)[20] 20. حيث وظف العاهل، الذي كان متتبعا لشؤون الدولة، كل طاقاته في إتمام توحيد مملكته سياسيا، مع الحفاظ في نفس الوقت، على استقلالها.

فكان مولاى الحسن يتمتع بالاحترام، ويثير الهيبة، بينما كانت ماليته، المسيرة بمهارة مزدهرة. ففي سنة 1882، انتهى من تسديد قرض انجلترا لسنـــة 1860، وفي سنة 1894 أدى 20 مليون فرنك إلى اسبانيا، على اثر أحداث مليلية، لكي يمنع عليها أي مبرر للتدخل. وعند وفاته، كانت الخزينـــــة تحوي 50 مليون فرنك مما يكفي لأداء صوائر الحكومة لمـــدة أربع سنوات.

وقد خلفه ابنه المفضل مولاى عبد العزيز بدون أي صدام. أما الحاجب "باحماد" الذي أصبح وزير السلطان الجديد، فقد تابع سياسته، محافظا على مغرب يسوده الأمن. وعلى خزينة سليمة إلى حدود سنة 1900.

ولو لم يكن العالم آنذاك، عبارة عن غابة متوحشة، لاستمرت عملية التحديث التي ابتدأت منذ عشرات السنين، عبر الاتصالات المتكررة مع العالـــم الخارجي، وتبعا لوتيرة تتلاءم وعبقرية الشعب المغربي، ومنظمة حسب تطور أنماط الإنتاج.

---

[20] . ذكره جوليان في المصدر المذكور، وحول مولاى الحسن أنظر الترجمة الفرنسية لكتاب "الاستقصاء" لأحمد الناصري، الارشيفات المغربية الجزء X (1907)

الفصل السادس

نهاية الاستقلال[21]

إن احتدام مطامع الامبريالية الأوربية فيما بعد سنة 1900، والذي ساعـــد في ذلك حداثة سن السلطان عبد العزيز وافتقاده لأي تجربة، كلف المغرب استقلاله. وقد استعملت نفس الوسائل الكلاسيكيــة التي استخدمت ضـــد مصر وتونس (1875-1881). حيث أن الامبرياليات عملت على خلق مصاريف للبلاد، وحثتها على اللجوء إلى القروض، وفرضت على السلطان أن يتخذ تدابير لا شعبية. من أجل خلق الاضطرابات وبذلك تم تقديم التدخل الأجنبي وكأنه ضروري. ولصالح ذلك الشعب الذي يراد استعماره...

1-عهد عبد العزيز والتنافس الامبريالي

أ – عبد العزيز

إن وفاة الوزير با أحماد في سنة 1900، حرمت السلطان عبد العزيز الذي كان عمره إذ ذاك 22 سنة، من وزير متمرس وحازم. وهكذا سقط العاهل الشاب، ذو النية الطيبة والسذاجة الكبيرة، تحت امرة المستشارين الأجانب، الذين دفعوه إلى تبذير احتياطات خزينته الوفيرة، وزلزلوا سلطته في أعين رعاياه الذين كانوا يؤاخدونه على خفته، ومظاهر ورعه الضعيف، وتبذيره. وبالفعل، فقد كان يشتري الأشياء الأكثر غرابة، مثل الفونوغرافات والسيارات وآلات التصوير، وكان يركب الدراجات ويلعب التنس، ويشعل الألعاب النارية (انظر ويزجرير. ص 122).

[21] . dans la collection « Peuple et civilisation » : M. BEAUMONT : op, cite ; P. RENOUVIN : La crise européenne et la grande guerre (1914-1918), Paris 1934 ; Dr WEISGERBER : Au seuil du Maroc moderne, op. cié referme indications précieuses sur les sentiments des Marocains devant la pénétration française. – Le monde des affaires en France, de Louis-Philippe au plan Monnet, Paris 1952 – surtout le chapitre sur les affaires marocaines, p. 477 et suivantes. Source et témoignage : Eugène ETIENNE : Son œuvre coloniale algérienne et politique (1881-1906). Discours et écrits divers réunis et édités par la Dépêche coloniale, Paris 1906, 2 vol. – Œuvres de Jean JAURES : textes rassemblés, présentés, annotés par Max Bonnafous, Paris, T. I : Les alliances européennes (1887-1903) ; t. II : La paix menacée (1903-1906) ; T. III Le guêpier marocain (1906-1908) : t. VI : L'Europe incertaine (1908-1911) ; t.IX : au bord de l'abîme (1911-1914). – Voir aussi dans le Journal officiel (débats parlementaires) depuis l'année 1903, les débats à la Chambre des Députés sur les questions marocaines. En 1912, les débats sur la ratification du Traité de Fès s'étendirent, passionnés, du 14 juin au 1° juillet 1912.

وكانت له نية محمودة أكثر تمثلت في إتمام عملية التحديث التي بدأها أبوه، وقرر تحسين النظام الجبائي بإحداث الترتيب الذي تم التنصيص عليه فـي معاهدة مدرير. وكان على الجميع، مغاربة وأجانب، أداء هذه الضريبة، وكلف موظفين خاصين بجبايتها، عوض القواد، وكان من المفروض تطبيق هذا الاصلاح بسرعة، لأنه سيصطدم بكثير من المصالح التي من شأنهـا أن تواجهه بالرفض والمقاومة، لذا، اعتبر القواد، الذين كانوا يجبون الضرائـب إلى ذلك الحين، والزوايا وقبائل الجيش التي كانت معفاة من العديـد من الضرائب، اعتبروا ذلك انتهاكا لحرمتهم. كما أن التجار الأوربييـن لم ترقهم، هم بدورهم، هذه الضريبة الجديدة. مما أدى بالسلك الديبلوماسي المقيم بطنجة، إلى تأجيل إعطاء الترخيص باستخلاص تلك الضريبة الجديدة إلى حدود نوفمبر 1903، بينما كان عبد العزيز قد حذف منـذ سنة 1901 جميع الضرائب التقليدية أي العشور والزكاة والنايبة. وبالتالي، ففي الوقت الذي كان السلطان يشجع على الاستمرار في مصاريفه الباهظة، وجد نفسه محروما من جزء هام من مداخيله، وبعد مرور سنتين، عندما حصل السلطان، على الترخيص الدولي، وجد نفسه أمام استحالـة دفـع القبائل إلى أداء الضريبة، بعدما تعودت على ألا تدفع شيئا.

ومع تصدع هيبة السلطان، انفجرت انتفاضات عدة، كانت أكثرا قوة، تلـك التي قادها "بو حمارة" في المغرب الشرقي سنة 1902، والريسوني، عامل السلطان في بالريف، سنة 1903.

وقد اقترض السلطان، في سنة 1903، بعدما نفدت مدخرات خزينته، مبلغ 22.5 مليون من فرنسا وانجلترا واسبانيا.

وساهمت في هذا القرض بنوك فرنسية، الا أن السلطان لم يحصل فعليا من هذا القرض الذي حصل عليه بفائدة 6 %، الا على 13.5 مليون فرنك بينما استنفذت البقية أي 9 مليون فرنك، والتي تشكل 40 % من مجمل القرض، في تادية فوائد البنوك، مقابل وساطتها.

ب – تشكل الاحتكارات القوية.

منذ سنة 1880، اصيبت مطامع الأوساط الرأسمالية في الدول العظمى بخيبة كبيرة. فبعد أن قامت كل من فرنسا وألمانيا بإنجاز أعمال تجهيزية كبرى على ترابها (طرق، سكك حديدية، قنوات، بواخر، مصانع) أحست بتشبع أسواقها الوطنية، أما انجلترا التي كانت تسيطر على الأسواق العالميـة. فإنها اصطدمت بمنافسة قوية من طرف صناعات فتية، في قمة ازدهارها. الشيء الذي ولد أزمة "تضخك إنتاجي" زعزعت الاقتصاديات الرأسمالية وأدت إلى انهيار الأثمان (1880-1895). لذا طالب رجال الصناعة والتجارة والبنوك الكبرى حكوماتهم بانجاز سياسة استعمارية نشيطة. توفر لهم أسواقا جديدة تمكنهم من بيع منتوجاتهم في شروط مربحة ومأمونة، واستثمار رساميلها وتنفيذ أعمالهم التجهيزية وإيجاد مواد خام ويد عاملة بثمـن زهيد، وهكذا، اندفعت كل من انجلترا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليـا – بحظوظ متباينة – إلى أراضي أفريقيا وآسيا، التي اعتبروها "شاغرة".

ففي سنة 1900، كان المغرب أحد بلدان افريقيا النادرة، التي حافظت على استقلالها. وبينما تذرعت فرنسا بـ"الحقوق التي يخولها لها قرب مستعمرتها الجزائرية، واسبانيا بـ"حقوقها التاريخية، توقفت انجلتـرا منـذ سنة 1880 عن الدفاع عن وحدة المملكة الشريفة. لقد رأينا أن رجال دولتها (انجلترا) فكروا في فرض الحماية على المغـرب، بينما أعلن أحدهم – وهو سالزبوري – سنـة 1887، بأنه "لو كان سيتم تقسيم ما (للمغرب) فإن شهيته ستكون مفتوحة".

واهتمت الصحافة في ألمانيا بإبراز ثروات البلاد وامكاناتها الضخمة، وتم التعبير بوضوح عن الرغبة في المساهمة في أي تقسيم محتمل للمغرب.

وقد كان الديبلوماسيون في طنجة، والقناصل في المراسي يراقبون بعضهم البعض بحزم، كما كانوا يوسعون نفوذهم ومصالحهم، ويشجعون اقامة مواطنيهم بالمغرب. ويضاعفون عدد محمييهم من المغاربة ومن وسطاء، وشركاء، وعملاء سياسيين، مغتنمين في ذلك انعدام مقاومة المخزن. فبينما كان لفرنسا واسبانيا في 1911 ما بين 4000 و5000 محميي و2500 مواطن تقريبا، كان لألمانيا ما لا يقل من 3381 محميا، في حين لم يتعد مواطنوها المقيمون بالمغرب 59 شخصا (بيكي PIQUET . ص 291) وحسب تقرير اوكستان بيرنار AUGUSTIN BERNARD، "مهمة في المغرب"، كانت الحماية الشخصية "طريقة لاستنزاف الأهالي"، ويقدر الكاتب بأن المشاركة في الزراعة وتربية المواشي كانت تمكن الأوربيين من مضاعفة رأسمالهم سنويا، وتحت تأثير المنافسة اتخذت المبادلات التجارية حجما أكبر، حيث انتقلت قيمتها من 85 م.ف. في سنة 1900 إلى 109.5 م.ف. في 1903. وقد كان ممثلو كل دولة قوية يعرضون عدد مواطنيهم ومحمييهم وحجم تجارتهم واستثماراتهم – مع العلم بأن الاحصائيات كانت معرضة طبعا للتأويل والتزوير – بهدف "مصالحها" وتبرير مطامعها[22].

ج- نشاط الرأسمالية الفرنسية.

وقد تشكلت بفرنسا مجموعة من الرأسماليين جد نشيطة، تقدمت بخطى ثابتة. حيث ضمت رجال المال والأعمال من مثل: رجال الصناعة السكرية ومديري شركات ملاحية كبيرة، وشركات الأشغال الكبرى، وممثلين عن كبار مستعمري وهران، وبعض السياسيين. وأكثر هؤلاء حماسة، كانوا هم المرسيليون. وكان يتزعمهم أوجين اتيان EUGENE ETIENNE ، نائب مدينة وهران. ونائب رئيس مجلس النواب الفرنسي. وقد شكل هؤلاء لجنة "كانت تضم، فضلا عن السادة جليزو JALUZOT وكوتش GAUTSCH، السيد بيتل PEYTEL مدير مصفات ساى SAY، والسكة الحديدية للغرب الجزائري، وبنك باريس والبلاد المنخفضة، وشركة باتينيول COMPANIE des BATIGNOLLES ، والسيد ج. ش. رو J. CH. ROUX مدير الشركة المرسيلية للقرض، والشركة العابرة للمحيط، والسيد أوجين اتيان، وشنايدر وشركاؤه"[23] .23

وقد عبر أ. اتيان بوضوح، في ديسمبر 1898، عن نيته في "تونسة" المغرب وبالقوة إذا اقتضى الحال. وكتب في مجلة "القضايا الديبلوماسية والاستعمار" يقول: "لدى فرنسا في المغرب، حقوق وواجبات، وتفوق حقـــوق أية قوة دولية أخرى... والمصدر الأول لحقوقنا ... هو الجزائر. فالجزائر هي التي أدت بنا إلى تونس، وعليها ان تؤدي بنا، رغم بعض المصاعب بدون شك، إلى

---

[22] راجع:

Cf : A. TARDIEU : La conférence d'Algésiras. Paris 1909. Appendice IX : documents statiques sur la situation commerciale des puissances au maroc.

[23] 23. بناء على:

D'après Le monde des affaires en France de Louis-Philippe au plan Monnet, le chapitre sur les affaires marocaines, p. 477 et suivantes.

المغرب، فاحتلال تونس لم يتم دفعة واحـــدة، كما قــد توحي بذلك، بعض المظاهر الخادعة، بل، إنه نتيجة جهد طويل من التسلل والاحتواء.

"وفي المغرب، يفرض تكتيك مماثل نفسه ببطء وحذر كبيرين، نظرا للمنافسة المثارة ذاتها..

"لكن سيكون من باب تجاهل التاريخ، عدم الاستعداد لمساندة عملنا السلمي المشروع، بالقوة. هذا العمل الذي تخول لنا وضعيتنا حق ممارسته في المغرب".

وتكشف الفقرة الأخيرة، والتشديد من طرفنا، على أن أقلية من رجال السياسة كانت مصممة، ومنذ سنة 1898، على الاستحواذ على المغرب، بدعوى "العمل السلمي المشروع"، ولم تكن لتتراجع أمام احتمال قيام حرب حول هذه المسألة.
ونجد نفس الاشارة، لكنها أكثر عنفا، على لسان الماركي دوسكونزاك MARQUIS DE SEGONZAC: "يجب استعمال قوة السلاح من اجل إخضاع المغرب. وهذا الحل العنيف لن يخيفنا" (ندوة نظمت في روان ROUEN يوم 6 ماي 1902).
وبعد وفاة با أحماد، انطلقت سياسة التغلغل من الجزائر. وكان الغموض المحيط بخط الحدود المحدد سنة 1845، وتحركات القبائل الرحـــل، والأحداث التي نجمت عنها، كلها ظروف ساعدت على ذلك. وقد استغل حاكم الجزائر العام، مبرر الدخول العابـــر الذي كان يقوم به "قراصنة الصحراء" ليحتل واحات كورارة وتوات التي كانت تحت سيادة السلطان. وأبرمت معاهدات مع عبد العزيز بصدد تنظيم الأمن، وتحديد مناطق المبادلات على الحدود الجزائرية-المغربية.
وفي سنة 1903، أسند جونار JONNART حاكم الجزائر العام، قيادة منطقة الحدود للعقيد ليوطي، الذي أنشأ مراكز للمراقبة، وبدأ "بشكل سري" التغلغل في المغرب، موسعا بذلك المنطقة الأمنيـــة إلى ما وراء الحدود. إذ "كان يحافظ على نفسه بالحركة، ويتقدم كالمثقاب" (حسب قول بومون، المصدر السابق، ص 346).
لكن، منذ سنة 1902، حرض الروكي[24] بوحمارة، قبائل المغرب الشرقي على الانتفاض ضد السلطان. وعندما استقر بتازة، أصبح يهدد مدينة فاس. الا أن هذه الانتفاضة كانت ممولة بالذهب الفرنسي، لأنها كانت تساعد على التدخل في الشؤون المغربية وتسمح بتبريره.

2- التعارض الانجليزي الألماني والاتفاق الفرنسي الانجليزي (8 أبريل 1904) الشركة المغربية وكونورسيوم[*](تشاركية) البنوك الفرنسية

كان العملاء الانجليز، بنفوذهم الكبير على عبد العزيز، وخاصة من طرف ماك لين MAC-LEAN، الذي يقود الجيش الشريفي، ويشرف على أعمـــال الترفيق داخل البلاط، يعوقون النشاط الفرنسي. وكان وزير الدفاع السيد المهدي المنبهي أداة بين أيديهم. وقد رأى ديلكاسي (وزير خارجية فرنسا) أنه من الضروري رفع الحجر الانجليزي. وبدا له أن الظرف مناتسب سنة 1902، ذلك لأن تحييد ايطاليـــا تم بالاعتراف لها بمطامحها في ليبيـــا، بينما أحس رجال

[24] - 24. الروكي: من يريد الاستيلاء على السلطة.

الدولة الانجليز خلال حرب (ترانسفال) بمخاطر "غزالتهم الرائعة"، مما دفعهم إلى البحث عن صداقات في القارة الأوربية.
كما أن منافستهم مع الألمان عرفت منعطفا خطيرا: ذلك، ان المنتوجات الألمانية أصبحت تنافس المنتوجات الانجليزية في جميع الأسواق. فيما قرر الأمير تيربيتز Von TIRPITZ تشكيل أسطول حربي، وصمم على جعل ألمانيا ثاني قوة بحرية في العالم.
وهكذا تبلورت أطماع ألمانيا في المغرب. حيث أنها سعت إلى بسط نفوذها في جميع المواقع الممكن استعمالها. وفي سنة 1896، طلب غليوم الثاني GUILLAUME II من ممثليه الديبلوماسيين أن "يفتحوا أعينهم، لأنه سوف يكون لدينا نحن كذلك كلمة نقولها في الموضوع". فقد كان عازما على ألا يترك القضية المغربية تجد حلا لها بدونه.

وكان الانجليز يراقبون بنفس الدرجة، الألمان والفرنسيين في تحركاتهم بالمغرب. واتفقوا بعدما رفضت مقترحاتهم من طرف الألمان، على مناقشة مقترحات ديلكاسي. وهكذا أدت المفاوضات التي كانت طويلة وصعبـــــة، إلى اتفاق 8 أبريل 1904، الذي انتهت بموجبه الامبرياليتان الفرنسية والانجليزية نزاعهما، وتبادلتا مصر والمغرب فيما بينهما.
----

[*]كونسورتيوم (تشاركية)
تجمع لشركات كبرى، من أجل الانجاز الجماعي لمشروع تتجاوز أهميته وحجمه الامكانيات الخاصة لكل شركة على حدة، ويمكن أن يكون هذا التجمع دائما أو مؤقتا، ومرهونا بتنفيذ أعمال محددة.
(المترجمان)

أ- بنود معاهدة 8 أبريل 1904.

يقول البند الأول: "تعلن حكومة الجمهورية (الفرنسية) أنها لن تعوق نشاط انجلترا في هذا البلد (مصر) بطلب تحديد فترة معينة لإنهاء الاحتلال البريطاني أو أي طلب آخر..." بينما ينص البند الثاني على أن "حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعترف بحق فرنسا – بصفتها قوة تمتد ممتلكاتها إلى مسافة طويلة مجاورة لحدود المغرب – في أن تسهر على أمن هذا البلد وأن تقدم له كامل مساعداتها، فيما يحتاج إليه من إصلاحات إدارية واقتصاديـــة وعسكرية..."
إضافة إلى ذلك فإن الحكومة الانجليزية التي كانت مهتمة بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وعلى مراقبة مضيق جبل طارق، فرضت الاعتراف بالمصالح الخاصة، لاسبانيا في الشمال المغربي (البند 8)، وفرضت منع تحصين الساحل المغربي، فيما بين مليلية ومصب نهر سبو (البند 7)، وضمـــان الحرية التجارية لمواطنيها (البند 4)، في حين قبلت حرية المرور في قناة السويس (البند 6).
وتثبت مراجعة البنود السرية للمعاهدة، أن الأطراف الموقعة عليها قد طرحت إمكانية احتلال المغرب واقتسامه مع اسبانيا:
البند الأول: "في حالة ما إذا وجدت إحدى الحكومتين نفسها مضطرة، **بفعل الظروف**[25] **25** لتعديل سياستها المتعلقة بمصر أو المغرب فإن الالتزامات التي ارتبطت بها كل منهما نحو

[25] 25. التشديد من طرف المؤلف.

الأخرى بموجب البنود 6 – 7 – 8 من المعاهدة التي وقعت اليوم تظل قائمة".
البند الثاني: تتفق الحكومتان على أن مساحة معينة من التراب المغربي المجاورة لمليلية وسبتة، وحصونا أخرى يجب أن تدخل، عندما يتوقف السلطان عن ممارسة سلطته عليها، ضمن دائرة النفوذ الاسباني، وأن إدارة الساحل الممتد من مليلية إلى حدود الضفة اليمنى لواد سبو ستعهد إلى اسبانيـــــا.
وستحدد الحكومتان، الفرنسية والاسبانية انسجاما مع ما تنص عليه المعاهدة وبناء على اتفاق 3 أكتوبر 1904 السري، مناطق نفوذهما، بينما ستحافظ مدينة طنجة على طابعها الخصوصي الذي يخوله لها وجود السلك الديبلوماسي بها ومؤسساته البلدية والصحية.

ب- كونسورسيوم (تشاركية) البنوك وقرض 1904

بينما تقلصت مصالح انجلترا – إذ انخفضت نسبة مبادلاتها في التجارة الخارجية المغربية من 40% سنة 1904 إلى 29% سنة 1905. وارتفعت نسبة المبادلات مع فرنسا من 24% إلى 38%. لجأت المجموعات المالية الفرنسية إلى تقوية مصالحها. فقد سبق لشركة شنايدر وشركائه بعدما كلفت الملازم البحري ج. كاكوري (G. de CAQERAY) بمهمة دراسية في المغرب. ان أنشأت في 30 ماي 1902 شركة مالية تجارية تحمل اسم "الشركـــة المغربية" ونجد من بين المساهمين فيها نيقـــولا باكــــي NICOLAS PAQUET مجهز السفن المرسيلي. وقد فتحت الشركة وكالات لها في طنجة وفاس. ويبدو أن مندوبها في هذه المدينة السيد ج. فير (G. VEYRE) – الذي كان يحظى بثقة مولاى عبد العزيز – كان أحد الوسطاء بين السلطان والبنوك الفرنسية.
غير أن السلطان اضطر من جديد سنة 1904 إلى اللجوء للقروض. وبما أن انجلترا كانت قد انسحبت من المنافسة، فقد وافق كونسورتيوم (تشاركية) بنوك فرنسية على منح قرض بمبلغ 62.5 م. ف. وبفائدة 5%[26] 26. ويضم هذا الكونسورتيوم المؤسسات التالية: كونتوار الخصم (le comptoir d'escompte)، القرض الصناعي والتجاري، الشركة المرسيلية للقرض، بنك الاتحاد الباريسي الذي تم تأسيسه إذ ذاك من طرف مجموعة من البنوك البروتستانتية: ميرابـــو، مالي (Mallet) وشلومبرجي ونوفيلز (Neuflize). وكانت معظم هذه البنوك قد ساهمت من قبل في قرض 1903، "مستجيبة لنداء الحكومة الفرنسية". وكان بنك باريس والبلاد المنخفضة يلعب دور رئيس هذا الاتحــاد[27] 27. كما أن الشركة المغربية التي ساهمت في المفاوضات، حصلت من المخزن على ترخيص بتنفيذ الأشغال البحرية بالدار البيضاء وآسفي.

وبطبيعة الحال، لم يحصل السلطان سوى على ثلاثة أرباع مبلغ القرض (أي 48 م. ف.)، حيث صرفها في تسديد قروض سنة 1903 وفي المصاريف المستعجلة، وكانت الشروط التي يفرضها عليه العقد جد قاسيـــة، إذ انه اضطر إلى توظيف 60 % من عائدات الجمارك البحرية في مصلحة الديون. وهذه العائدات كانت توفر له – منذ إعادة تنظيمه لنظامه الجبائــــي – مداخيله المنتظمة الوحيدة. كما أنه التزم بالتوجه إلى "الكونسورسيـــوم" فيما يخص حاجاته

[26] - 26. ما يقرب 15 مليار فرنك بقيمة 1956.
[27] - 27. كان الكونسورسيوم يضم كذلك: الشركة العامة، البنك العثماني، بنك الهند الصينية، وتم توظيف جزء صغير من هذا القرض باسبانيا من طرف مجموعة البنوك الاسبانية.

المالية المستقبلية. في مقابل وعد السلطان بإسناد مهمة تأسيس بنك مخزني للكونسورسيوم.

وهكذا وجدت المملكة الشريفة نفسها في مصيدة لم يعد بالإمكـــان الانفلات منها. إذ تم إرسال الطرادين "كليبر" و"غاليلي" إلى المياه المغربيـــة. كما شكلت لجنة من كبار الموظفين الفرنسيين ومن بينهم "رينو" REGNAULT القنصل العام لفرنسا، وعضوين من السلك القنصلي، ومراقبين مدنيين من الأطر العامة بتونس، ووضعت رهن اشارة حاملي السندات الفرنسيين للقرض المغربي أي كونسورسيوم البنوك الفرنسية. وهكذا تمت عملية مراقبة المراسي ابتداء من سنة 1904.

وفي نفس الوقت، شكلت "اللجنة افريقيـــا الفرنسية" من بين أعضائها "لجنة المغرب" التي كلفت بإقناع الرأي العام بإنجاز جرد للخيرات المغربية وتسهيل ابحاث المنقبين والتقنيين والعلماء. وأسندت رئاسة هذه اللجنـــــة إلــــى أ. اتيان الذي حدد في خطاب ألقاه يوم 15 يونيو 1904 – خلال أول مأدبة أقامتها اللجنة – السياسية المطروح اتباعها من أجل "التغلغل في المغرب". كما حدد فيه أهداف اللجنة، وأعلن عن افتتاح الاكتتابــــــات. وأمام تصفيقات المجمع. عرف بالمساهمات الأولى التي قدمتها شركة الجغرافيا (5000 ف) وشركة "أثبتت في هذا المساء نفسه – حين كنت داخـــلا لهذه القاعة – سخاءها المعهود، وذلك ببعثها لنا بـ 20000 ف. ولســـت بحاجة إلى ذكرها فهي شركة روتشيلد". وقد اعتمد اتيان على هذه النقط الواردة في خطابه وطورها في مقال نشره في جريدة انجليـــزية تدعى the NATIONAL REVIEW بتاريخ فاتح غشت من نفس السنة. وهذه الأفكار نفسها – حول "التغلغل في المغرب" التي عرضها اتيان – هي التي عبر عنها وزير الشؤون الخارجية دلكسي، أمام مجلس النواب يوم 10 دجنبر من سنة 1904، قائلا: "علينا أن نقنع المغرب الآن بأن لدينا العزيمـــة الثابتـــة لتحقيق مهمتنا، وبأن مهمتنا تتطلب، منا مساعدته على إقامة الأمن والسلام على ترابه. وعلينا، من أجل ضمان ازدهارنا، أن نزوده بالوسائـل التي ستمكنه من الاستفادة من خيراته الوفيرة. وعلى هذا النحو، سيستمر [المغرب] في نمط عيشه الخاص وفي المحافظة على عاداته وقوانينه ورؤسائه، تحت قيادة سلطان ذي سلطة مدعمة وموسعة، ولن يعرف [المغرب] قوتنا الا بالفوائد التي ستصاحبها".

وهذا يعني بوضوح أن الحكومة الفرنسية المدعمة باتفاقها مع انجلترا، كانت تستعد لبسط سيطرتها على المغرب، وذلك في إطار الحماية.

وفي يوم 11 يناير 1905، أرسل دلكسي إلى فاس وزير فرنسا بطنجة سان روني دي تايلاندى SAINT-RENE DE TAILLANDIER بهدف فرض مخطط "للإصلاحات" متعلق بتنظيم قوات الأمن بالمراسي وبإنشاء بنك مخزني من طرف كونسوسيون البنوك الفرنسية وبالشروع في تنفيذ الأشغال العمومية.

3- التنافس الإمبريالي الجديد

أ- الصراع الفرنسي - الألماني

لقد أدى تدخل رجال الدولة الألمان، المدفوعين من طرف الأوساط الصناعية والبنكية الألمانية، والتي كانت تطالب بدورها بـ"مكان تحت الشمس" إلى إعادة طرح مسألة المغرب من جديد على الساحة الدولية، هذه المسألة التي كان يبدو أنه قد حسم فيها من طرف القوى

الاستعمارية. وهكذا نزل غليوم الثاني في طنجة وأدلى بتصريح خلف صدى قويا، قال فيه: "إن الزيارة التي أقوم بها اليوم، هي لسلطـــان مغرب مستقل وذي سيادة وأتمنى أن يظل المغرب تحت قيادته السامية، حرا، مفتوحا أمام المنافسة السلمية لجميع الدول على قدم المساواة المطلقة، بدون أي احتكار أو احتلال".

وطلبت الحكومة الألمانية من روفيي رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بدفع ديلكاسي وزير الخارجية إلى الإستقالة من منصبه، وقد تم ذلك فعلا، كما ساندت مشروع عقد مؤتمر دولي، دعا إليه السلطان عبد العزيز الذي كان يحاول الافلات من الحماية الفرنسية. غير أن الدبلوماسية الألمانية، كانت في الحقيقة على استعداد للتنازل عن المغرب، إذا ما قبلت الحكومة الفرنسية الدخول في حلف أوروبي مع ألمانيا وروسيا. ذلك لأن هدفها كان هو إفشال "الوفاق الودي" لسنة 1904 وعزل بريطانيا العظمى. إلا أن رفض فرنسا وروسيا (اكتوبر 1905) أدى إلى تصلب موقف ألمانيا، التي أرادت أن تحول دون أن يعطي المؤتمر لفرنسا الحق في الحصول على النصيب الأكبر من المغرب.

ب- مؤتمر الجزيرة الخضراء

افتتح المؤتمر بالجزيرة[28] 28 يوم 16 يناير 1906، وقد انصبت النقاشات الأكثر حدة، على نظام أمن مراسي المملكة الشريفة، ونظام البنك المخزني. فوجدت ألمانيا نفسها معزولة. وفي يوم 17 مارس، تدخل ت. روزفيلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الذي طالب فرنسا في لهجة شديدة، بقبول عقد المؤتمر، ناصحا ألمانيا بالعدول عن محاولاتها لإفشاله. وقد اعترف المؤتمر بـ"الحقوق الخاصة" لفرنسا واسبانيا، وقرر إنشاء البنك المخزني للمغرب، وأسند إدارته لبنك باريس. لكن المؤتمر دول القضية المغربيـــــة إذ أسند لفرنسا واسبانيا مهمة التصرف بصفتهما ممثلتين لأوروبـــا. كما أقر الحرية والمساواة الاقتصادية لجميع القوى الموقعة على المعاهدة، وحق الأجانب في شراء الممتلكات دون ترخيص من المخزن (البند 60). وقد اسندت المعاهدة للحكومة الشريفة وللسلك الدبلوماسي بطنجة مهمة تهيء برنامج للأشغال العمومية وترتيب أولوياته، على أن يتم انجاز هذه الأعمال بالمزاد العلني العمومي.

وإذا كانت معاهدة الجزيرة قد أكدت من جديد، على سيادة واستقلال السلطان، فإن المغرب فقد مع ذلك استقلاله الاقتصادي والمالي، وفقد جزءا من سيادته، لأنه أصبح أمام نوع من الحماية الدولية، إلا أن هذه الاجراءات التدويلية أصابت الرأسمالية الفرنسية بخيبة أمل، لأنها تؤدي إلى حرمانها من احتكار واستغلال البلاد بمفردها، وهو ما كانت تنوي الحفاظ عليه.

4- مقاومة الشعب المغربي – معاهدة فاس (1912)

أ- الانتفاضة ضد عبد العزيز

بينما كانت الديبلوماسية الأوروبية تسعى جاهدة إلى تصفية نزاعاتها، انتفض الشعب المغربي الذي أحس بالنيل من شعوره الوطني، ضد السلطان، متهما إياه بتسليم البلاد للأجانب. وقد ازداد سخطه نتيجة لتنصيب المعتمديـــن الفرنسيين لمراقبة الدين في المراسي، وتوقيع معاهدة

---

[28]- 28. بجنوب اسبانيا.

الجزيرة من طرف السلطان. وصرح مولاى حفيظ أخ السلطان وممثله بمراكش، لمراسل "مورنينغ بوسط" في نهاية 1906 قائلا: "إننا سنراعي المعاهدة القديمة. وأني أطمح إلى ربط علاقات ودية مع جميع القوى وإلى رؤية تجارتكم وتجارتنا في ازدهار. لكن ماذا أعرف عن معاهدة الجزيرة؟ فنحن لم نُستشر، ولا يمكنكم تحديد مصير سبعة ملايين من المسلمين – الذين يشكلون وطنا موحدا – دون أخذ مشاعرهم العرقية والدينية بعين الاعتبار". نقل هذا التصريح أ. تارديو A. TARDIEU ص 551).

وفي نفس السنة أشار لويس جانتي Luis Gentil إلى أن الناس كانوا يصيحون خلال مرور السلطان: ها هم الفرنسيون جاءوا ليأخذوا منا البلاد". ففي هذا الجو تم اغتيال الدكتور موشان Mauchamp بمراكش (في مارس 1907) والذي ستتخذه فرنسا مبررا لاحتلال وجدة.

أما أحداث الدار البيضـــــاء لسنة 1907 واحتلال الشاوية، فقد تسبب فيهما قرار من "الشركة المغربية"، ذلك لأن هذه الشركـــة، منذ أن استقرت في المغرب، ومصالحها لا تتوقف عن الازدهار، فتضاعف عدد وكالاتها، وكونت "بمساعدة شركائها الأهلييـــن الذين ازداد عددهم بشكل كبير، ملكيــات فلاحية: ضيعة من 4000 هـ. في شكل قطعة واحدة على بعد 25 كلم من الدار البيضاء ثم 3000 هـ. في الشاوية، 4000هـ. في الغرب.. الخ"[29] 29 وتم رفع رأسمالها من 1.5 مليون ف إلى 3.5 مليون ف. سنة 1904.

وفي أبريل سنة 1907 قررت هذه الشركة بدء أشغال مرسى الدار البيضاء، الشيء الذي ولد غليانا شعبيا، عم جميع قبائل الشاويـــة فأرسلت وفودا إلى عامل المدينة مطالبة إياه بتوقيف تلك الأشغال (يوليوز سنة 1907). غير أن إنزال بحارة الطراد "غاليلي" وقنبلة المدينة يوم 5 غشت، ونزول 2000 من رجال الجنرال درود DRUDE يوم 7 غشت، كل ذلك أثار حركة هائلة لدى قبائل الشاوية والهضبة الوسطى، وبهذا انطلقت نحو الدار البيضاء من أجل طرد الغزاة، كما فعلت في السابق ضد البرتغاليين. غير أن القـــــوات الفرنسية تصدت لها، واستمر الاحتلال الذي كانت تطمح له الأوساط الاستعمارية المهتمة بالمغرب.

ب- مولاي عبد الحفيظ

لقد عمت الانتفاضة ضد عبد العزيز البلاد كلها. واستفاد منها بعض المتطلعين إلى السلطة. فدعم الريسوني سلطته على شبه الجزيرة الطنجية والريف. كما وسع قواد الأطلس الكبير نفوذهم، وكانوا إلى حدود تلك الفترة شخصيات ضعيفة. وفي غشت 1909 تم تنصيب مولاى عبد الحفيظ سلطانا وظهر كبطل للاستقرار الوطني، وتم استلامه لمقاليد الحكم "بمظاهر واضحة من الحماس الشعبي"[30] 30. واتجه إلى سحق بوحمارة والريسوني لكن خيبة أمل الشعب ستحل سريعا. ذلك لأن تجاوزات وزيره السيد المدني الكلاوى، أثارت غضبا مهولا. كما أنه لم تتم إدانة معاهدة الجزيرة ولا طرد الأجانب. بينما طالب الاسبان السلطان بالاعتراف بالامتيازات المنجمية التي أعطاها بوحمارة لشركتي "مناجم الريف" (Minas del Rif) و"الشمال افريقي" (Norte Africano) لكن مولاى حفيظ رفض ذلك، وستتجاوز الشركتان رفضه، كما فعلت من قبل الشركة المغربية في الدار البيضاء. إلاّ أنه سيتم القضاء على عمالها، وبهذا بدأت حملة عسكرية بمساهمة 40 ألف جندي اسباني بهدف احتلال الريف.

---

[29] - 29. "Le Monde des affaires en France" ouv. cité

[30] - 30. Weisgerber p.193

ج- قرض سنة 1910 – لبمعاهدة الفرنسية الألمانية لسنة 1911.

لم يحرك الديبلوماسيون الألمان ساكنا، وذلك بسبب توقيعهم على اتفاقيـــة 1909 التي أقامت شراكة فرنسية-ألمانية لإستغلال الثروات المعدنية المغربية. والتي تجسدت في إشراك الاخوان مانسمان مع شركة شنايــــدر في الاتحاد المنجمي.
وقد اضطر العاهل المغربي الجديد سنة 1910، تحت التهديد، إلى طلـــب قرض بمبلغ 100 كليون فرنك من بنوك فرنسية، من أجل تسديد ديون عبد العزيز، وتغطية المصاريف التي تتطلبها الأشغال العمومية المنجزة أو التي هي في طور الانجاز في المراسي، من طرف الشركة المغربية (شنايدر)، ودفعة على شكل أقساط سنوية فيما يخص مشروع أشغال مرسى العرائش، والتعويضات لأوروبيي الدار البيضاء، الذين كانوا ضحية القنبلة الفرنسية ليوم 5 غشت. وفي مقدمتهم الشركة المغربية من جديد. !. كما اضطر السلطـــان إلى الالتزام بأداء 70 مليون فرنك، كقسط سنوي لتغطية المصاريف العسكرية التي تطلبها التدخل الفرنسي من الخزينة الفرنسية، و 65 مليون فرنك للحكومـــة الاسبانية.
غير أنه لم يحصل فعليا على أي شيء من ذلك القرض. ومن أجل ضمانه، تخلى السلطان عن آخر الموارد التي بقيت له من مراقبة الدين. والحال إن موجة الغضب الشعبي التي أطاحت بعبد العزيز من قبل، ارتفعت ضد مولاى حفيظ، فهاجمت القبائل المتمردة مدينة فاس (في ماي 1911). وأمام عجزه عن الصمود، اضطر السلطان إلى طلب النجدة من الجنرال موانيي Moinier، الذي فك الحصار عن العاصمة، وقد استغلت اسبانيا هذا التدخل، فأرسلت طرادتها وأنزلت جيوشها، فاحتلت العرائش والقصر الكبير. وأما الحكومة الألمانية، التي اعتبرت أن معاهدة الجزيرة قد تم خرقها، فقد أرسلت طرادها "بانتير"(Panther) إلى اكادير. وهكذا تولدت أزمة ديبلوماسية خطيرة، لم تهدأ إلا بتوقيع اتفاقية 4 نوفمبر 1911. حيث تنازلت ألمانيا لفرنسا عن المغرب، مقـــابل حصولهـــــــا على جزء من الكونغو الفرنسي (275 ألف كلم2).

د- معاهدة فاس.

أصبح للحكومة، ولكونسوسيوم البنوك الفرنسية، كامل الحرية بالمغرب. فالشركة المغربية التي ازدهر نشاطها، رغم الاضطرابات أو بسببها، رفعت رأسمالهـــــا من جديد، حيث وصل سنة 1911 إلى 6 ملايين فرنك. ثم إلى 10 ملايين فرنك سنة 1912، وذلك تحت رعاية بنك الاتحاد الباريسي، الذي أصبح شريكا لشركة شنايدر. وفي فبراير 1912، أسست بنوك الكونسورسيوم تحت إشراف بنك باريس والأراضي المنخفضة، الشركة العامة للمغرب من أجل "الاستثمار" العام بالمغرب. ثم في 30 مارس فرض رينيول وزير فرنسا بطنجة، والذي كان ممثل نقابة الفرنسيين حاملي الدين المغربي، على مولى عبد الحفيظ، رغم احتجاجه، توقيع معاهدة فاس، التي تقيم حماية الجمهورية الفرنسية على المغرب.
وكتب الدكتـــور ويزجربي قائلا: "عندما عرف النبأ في فاس، وقع وجوم عام. واعتبرت معاهدة الحماية كعملية بيع للبلاد. فاجتمعت المدينة، من شرفاء وعلماء إلى آخر بقال، على نبد الصفقة التي باع بها "الإمـــــام" وأمير المؤمنين جزءا من دار الإسلام للمسيحييـــن، بعدما حمل إلى السلطة قبل أربع سنوات بصفته سلطان الجهاد". (ص 272).
وبهذا بدأت الانتفاضة تتهيأ في قبائل الأطلس المتوسط البربريـــــة، وفي قبائل سايس العربية. وفي يوم 17 أبريل وقع الانفجار، حيث هاجمت الطوابير الشريفة بمساعدة السكان، على

الفرنسيين من عسكريين ومدنييـن، وإذ ذاك أستدعيت الوحدات العسكرية الفرنسية، التي كانت قد غادرت المدينـــة. فقنبلت مدينة فاس، وقضت على الحركة التمردية، وخربت أراضي القبائل. ويوم 27 أبريل، عين الجنرال ليوطي مقيما عاما. وخلال أيام ماي الأولى، هاجم المدينة آلاف من المغاربة قصد استرجاع "عقد البيـــــع"، لكن، بدون جدوى.

وحصلت إسبانيا بموجب معاهدة 1904، على شمال المغرب، وتم تحديد نظام منطقتها في المعاهدة الفرنسية-الاسبانية ليوم 27 نوفمبر 1912.

هـ - المعارضة بفرنسا. جوريس[31] 31.

لم يؤيد الشعب الفرنسي سياسة المغامرة هذه، ولا عملية السطو الاستعماري، بل أغضبته التضحيات البشرية والمالية التي أصبح مطالبا بها، والتعقيدات الدولية التي كادت أن تزج بالبلاد في حرب أوربية مرات عديدة. وتجسدت معارضته في النقابات، والاجتماعات الجماهيرية الواسعة، والصحافة، والبرلمان، حيث كانت النقاشات حادة.

ومنذ أن طرحت المسألة المغربية بنوع من الحدة، أصبح همّ جوريس الكبير هو تفادي تدخل عسكري وحرب غزو استعماري.

فندد بـ"الأوساط العسكرية والاستعمارية التي تحلم بالاستيلاء علـــــــــــى المغرب بواسطة عملية عسكرية كبيرة... وهذه سياسة خرقاء وإجرامية..." (1903).

غير أنه كان يعتبر أن لفرنسا "مصالح ذات أهمية بالغـــــة" ... "وأن هذه المصالح تخول لها نوعا من الحقوق ... في المغرب. لكن فرنســـا عليها أن تتقدم كـ"شريك أميـــن" وأن تطبق سياسة إنسانية لفائدة القبائل مباشرة، دون اللجوء إلى السلطان (المقصود هو عبد العزيز)، الذي أفقدته "ثقة شعبـــه" والذي "تم استهجانه" لأنه لم يعمل على الأخذ بالحضارة الأوربية، وإنما عمل على تشويهها". وهذا ما عبر عنه جوريس في خطاب أمام مجلس النواب يوم 20 نوفمبر 1904.

وكان يرى أن الدولة، هي التي عليها أن تقدم تلك المساعـــــــدة الماليـــة، وليس الشركات الخاصة، التي لن تتورع عن التذرع بمختلف المبررات للمطالبة بتدخل عسكري في المغرب. ولهذا طالب في نهاية خطابـــه، بالتصويت على ميزانية لـ"دخول سلمي للمغرب، لكي لا نضطر عاجلا أو آجلا، إلى أداء ثمن أكبر".

وقد تستغلت الأوساط الإستعمارية المهتمة بالمغرب موقف جوريس الأولى هذي، ولاسيما أ.

---

[31] - 31. حول المعارضة بإسبانيا، راجع المقال الجيد لـ Toudeas/ "L'Espagne au Maroc » in cahiers internationaux, n° 71 حيث يتحدث تودلاس عن اللاشعبية القصوى التي قوبلت بها العمليات العسكرية في المغرب، من طرف الطبقات الوسطى والطبقة العاملة الاسبانية، وعن الحركات الثورية التي تلت تعبئة الاحتياطيين العسكريين يوم 10 يوليوز 1909 من أجل احتلال الريف، وكذا عن القمع العسكري وإعدام فرانسيسكو فرير، وعن الحركات الاحتجاجية الدولية (أكتوبر) وعن تظاهرة 100 ألف باريسي من ساحة La Concorde إلى Anvers وعن الاضراب العام بروما وليفورن وبونس أيريس.

ايتيان، فأعربت عن اتفاقها معه في "العمق، مع اختلاف واحد، إذ أنها تعتبر أن الاعتماد على السلطان ضروري، مبرزة الامتيازات التي ستحصل عليها فرنسا، إذا ما بسطت سيطرتها على القبائل، تحت غطاء سلطة السلطان".

وقد ساهم المنعطف الذي اتخذته المسألة المغربيـــــة بعد سنة 1905، في تنوير الخطيب الشعبي الكبير جوريس، مما جعل معارضته تصبح أكثر يقينا وعزما ونجاعة، لأنه كان مدعوما من طرف الحزب الاشتراكي بكامله، الذي توحد بعد مؤتمر باريس سنة 1905 حول كيسد GUESDE وجوريس وفايان.

وبشكل تدريجي، تم التعرف بدقة أكبر، على المغرب وشعبه ومؤسساته وماضيه. فكانت تدخلات جوريس في مجلس النواب ومقالاته في جريدة "لومانيتي" L'Humanté ، التي أسسها في أبريل سنة 1904، تبدد الضباب الذي كانت "المغامرة المغربية" تغلف به من أجل تضليل الرأي العام[32] 32. ومنذ ذلك الوقت تخلى خصومه عن الإشارة إلى اتفاقه، بل وتعرض للسباب واعتبر عميلا للأجنبي. وبعد وقوع الغارة على الدار البيضاء واحتلال الشاوية من طرف فرنسا، طالب جوريس بدعوة الجيش الفرنسي للعودة قائلا: "غادروا المأزق المغربي ! اسحبوا جيوشكم ! أتركوا المغرب يتحكم في مصيره! هناك في المغرب شعب متحفز ومستقل، وهو ذو أنفة وفخور بتاريخه القديم، وسيهب يوما ما لمقاومتكم".

وكان جوريس، على علم كذلك، بالخفايا المالية للقضية، إذ أعلن في تقرير من مقررات مؤتمر شتوتغارت[33] 33 للبروليتاريا الفرنسية يوم 7 سبتمبر 1907: "في الوقت الذي أحدثكم فيه، هناك قراصنة، وصحفيون أفظاظ، ومصرفيين جريئون، ورأسماليون وقحون، يحلمون بعملية عسكرية في المغرب. لكن، بينما تزحف الطبقات العليا الرأسمالية بمرح نحو المغرب، نجد ضمن البرجوازية المتوسطة نفسها، وضمن البرجوازية الصغيرة ذاتها، وكذا ضمن الديموقراطية الفلاحية التي لم تأت بعد إلى الاشتراكية الكاملة، نجد ملايين من الناس الذين لا يريدون أن يهدر ذهب ودماء فرنسا من أجل هذه المغامرات العقيمة والإجرامية" ومع تعدد التدخلات العسكرية، وقف جوريس ضد عمليات قنبلة البيضاء وفاس، وضد التحطيم والنهب، وضد سقوط القتلى من المغاربة ومن الجنود الفرنسيين، ويعلق قائلا: "وكل هذا من أجل حمايـــــة أرواح الأوربيين".

وخلال النقاشات التي جرت، بمناسبة المصادقة على معاهدة فاس، قـــــدم جوريس في خطاب ألقاه يوم 28 يونيو 1912، الأسباب التي سيصوت على أساسها، هو ونواب حزبه، ضد المصادقة. إذ قال في البدايـــــة "أولا، أسألكم بأي حق سنأخذ المغـــــرب؟ أين هـــــي مستنداتنا؟". يزعم البعض أنه من أجل إقامة النظام فيه. لكن "قارنوا أيها السادة، حالة الأمن العام التي كان يحظى بها المغرب منذ عدة أجيال، مـــع حالة انعدام الأمن العامة التي نتجت عن تدخل متسرع، متلهف، ومتطفل وعنيف".

---

[32] - 32. راجع:
32. Cf. Marcel CACHIN : « L'Histoire de notre Humanité. I. de 1904 à 1914 », dans L' Humanité-Dimanche, numéro du Cinquantenaire de L' Humanité, 4 avril 1954.

[33] - 33. لقد دعا مؤتمر شتوتغارت "شغيلة اسبانيا وفرنسا إلى القيام بحملة قوية من أجل توقيف العمليات العسكرية في المغرب.

ويقاطعه البعض قائلا: "إن الهدف من التدخل، هو إنجـاز عمل حضـــاري. فيرد جوريس: "لا تضيفوا أيها السادة، أنه من أجل تشجيع الحضارة، وباسم الحضارة تبسطون أيديكم على المغرب بهدف الوسيلة الخشنـــة... وإذا ما أردتم أن تذهبوا إلى عنق الأشياء، فاعلموا أن هناك حضارة مغربية قادرة على إنجاز التحولات الضرورية، وقادرة على الثورة والتقـــــدم. وهي حضارة عريقة وعصرية في نفس الوقت...".

وبعدما ذكر مرة أخرى كيف أن السلطان جرد من مداخيله، ووضع أمام استحالة حكم دولته. أبرز جوريس قوة الإحتجاج بالمغرب، وهشاشة المعاهدة التي يقف ضدها شعب بأكمله، وأنهى جوريس كلامه قائلا: "وغداة المعاهدة الحماية، عندما كتب السلطان: "احذروا، أيها الســـادة، أني أمثل شعبــــــــا لم يسبق له أن كان مستعمرة، ولم يسبق له أن كان شعبا خاضعا ولا مستعبدا، إني أمثل امبراطورية كانت منذ قرون وأجيال، امبراطورية مستقلة" عندما فعل ذلك كان السلطان لا يترجم جرح كرامته وسخطه كرئيس فحسب، بل انتفاضة وقلق شعبه بكامله... "لهذا السبب فإننا باسم القانون المداس والمحتقـــر، والذي سيصبح واقع الغد العظيم، نحتج ضد مبدأ الحماية هذه نفسه" ثم استطرد قائلا: "لكن، لم تجتمع قط، ظروف أكثر سلبية وأكثر اضطرابا لإقامة معاهدة من هذا النوع. والحماية، رغم جميع مهارات البروتوكول. ورغم كل نفاق الديبلوماسية المعهود، تفترض على الأقل من الشعب المحمي، حدا أدنى من الرضى والقبول، إلا أننا لا نجد في تاريخ المغرب، وفي أي عصر من عصوره، ومهما كانت الدوافع الخارجية أو الدينية التي دفعت المقاومة في الماضي، حركة حظيت بإجماع الشعب، في مثل قوة وشمولية الحركة التي تهز المغرب اليوم".

ومع ذلك، تمت المصادقة، يوم فاتح يوليوز 1912، على معاهدة الحمايـــة بـ 460 صوتا ضد 79، رغم أن أغلبية البلاد (فرنسا) كانت مناهضــة لها، لكن كما سبق أن أوضح جوريس ذلك، في خطاب 7 سبتمبر 1907 "أن جميع القوى المحبة للسلام مشتتة ومبعثرة وحائرة".

وكان على الفرنسيين والاسبان، أن يبدأوا في احتلال المناطق التي خولتهـا لهم المعاهدات التي لم يصادق عليها المغاربة، وقد كانت عملية الاحتلال طويلة ودامت إلى حدود سنة 1934، كما كانت باهظة الثمن ودامية بالنسبة للشعبين الفرنسي والاسباني، غير أنها، كلفت الشعب المغربي أكثر من ذلك، إذ خربت أرضه، وجربت عليه وسائل قوية للفتك والدمار...